

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي
العدد السابع والأربعون - مارس 2008م

الهيئة الإشرافية

رابعة أحمد الخليفة

نضال صلاح الدين أبوبكر

محمد عثمان أحمد

رئيس التحرير

محمد الحسن الخليفة

سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

المحررون

كمال يوسف عبد الله

مجدي الأمين نورين

التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

لايت ويف 0912308712

مكتب دبي: 00971509583307

تنويه

كل ما ورد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

كلمة التحرير

يصدر هذا العدد متزامناً مع تقديم السيد/ د. صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي لتقرير أداء القطاع المصرفي خلال العام 2007، والذي تضمن محور السياسة النقدية والتمويلية والرقابة المصرفية، وأداء القطاع المصرفي والتقنية المصرفية وسياسات القطاع الخارجي والديون الخارجية، بالإضافة لما تم تنفيذه فيما يخص إتفاقية السلام الشامل والخطة الاستراتيجية للبنك، كما استعرض أهم ملامح سياسات العام 2008، وأشار السيد/ المحافظ إلى أن السياسات التي تم تنفيذها قد ساهمت في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. وقد أشاد القطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء بأداء البنك المركزي للعام 2007.

وفي إطار خطة الدولة التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، أجاز مجلس الوزراء مشروع النهضة الزراعية الشاملة في السودان والمستهدف تنفيذه خلال الفترة (2008-2011) وأرتكز المشروع على عوامل نجاح من أهمها: تهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي بتحديث وتطوير النظم الزراعية، رفع قدرات المنتجين، معالجة قضايا الأراضي الزراعية، تنمية وتطوير الخدمات المساندة والتصنيع الزراعي، ومقابلة متطلبات الجودة في الإنتاج، حماية وتنمية الموارد الطبيعية، استغلال الطاقات العاطلة في القطاعين الزراعي والصناعي. وقد أولى البرنامج أهمية خاصة لإحداث شراكات إستراتيجية مع دول العالم بهدف زيادة تدفق الاستثمار ونقل التقنية والتدريب، وتطوير وتوسيع الأسواق الخارجية. ويتوقع أن يساهم القطاع المصرفي في تنفيذ البرنامج عن طريق تفعيل برامج التمويل الأصغر وتوفير التمويل للإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي. وأيضاً يتوقع أن يحدث تنفيذ البرنامج أثراً إيجابياً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جانب الغذاء، وتحسين البيئة وترشيد استخدام الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة وتأمين السلام الاجتماعي.

يتضمن هذا العدد أربعة موضوعات بحثية في المجال الاقتصادي والمصرفي منها موضوع عن دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي وموضوع عن العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالإضافة للأبواب الثابتة. وتناشد هيئة التحرير الكتاب والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي لرفد المجلة بالموضوعات ذات الصلة لتواصل رسالتها وتحقيق أهدافها المنشودة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

المصري

دراسات وبحوث

دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي بالإشارة إلى التجربة السودانية

4 مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة البحوث والإحصاء

آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول النامية بالإشارة إلى تجربة السودان

12 يوسف عثمان إدريس - إدارة البحوث والإحصاء

العلاقة بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة (2005 - يوليو 2007)

20 مجدي الامين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

تمويل العجز المالي بالإشارة إلى تجربة السودان

28 د. أحمد أبو بكر - كلية الاقتصاد / جامعة الخرطوم

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

36 يوسف عثمان إدريس - إدارة البحوث والإحصاء

فتاوى

فتوى حول: الكسب غير المشروع

40 الهيئة العليا للرقابة الشرعية



المصرفي

ندوات ومؤتمرات

ندوة المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي

42 مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

ندوة كيفية تنمية الموارد القومية غير البترولية

46 عبد الله سليمان أحمد - إدارة البحوث والإحصاء

أضواء على

أسواق المال في الدول العربية وتطبيقاتها

51 أميمة عمر حسن - إدارة البحوث والإحصاء

قرأت لك

كتاب إدارة الأعمال المصرفية

54 الريح آدم عبدالله - إدارة البحوث والإحصاء

أحداث اقتصادية

أحداث إقتصادية محلية وعالمية

56 مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة البحوث والإحصاء

مؤشرات اقتصادية

57 كمال يوسف عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء



دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي بالإشارة إلى التجربة السودانية

مصطفى إبراهيم عبد النبي
إدارة البحوث والإحصاء

جده بالمملكة العربية السعودية علي ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية. حيث تم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية. وبأشر البنك نشاطه في العام 1977م بمدينة جده بالمملكة العربية السعودية. ويتعامل البنك مع الحكومات والدول. وفي العام 1975م أنشئ بنك دبي الإسلامي الذي يعد أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة انتشاراً واسعاً للمصارف الإسلامية. حيث ارتفع عددها ليصل إلى حوالي 280 مؤسسة مالية إسلامية بنهاية العام 2005م. وبلغ إجمالي أصولها إلى حوالي 250 مليار دولار والأموال المدارة إلى 300 مليار دولار. ووصل عدد المؤسسات الداعمة لها إلى عشر مؤسسات تقريبا. من أبرزها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة التصنيف للبنوك الإسلامية ومركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامي. وقد حققت هذه المؤسسات خلال فترة زمنية وجيزة. إنجازات غير مسبوقة على مستوى النظام المصرفي ككل. إذ أن جميع البنوك الجديدة التي أنشئت في دول مجلس التعاون هي بنوك إسلامية. وأصبح هناك إقبال متزايد على المصارف الإسلامية في مختلف أنحاء العالم. لا سيما في الدول الإسلامية. ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى

مقدمة مدخلية:

تلعب المصارف الإسلامية دوراً محورياً وفاعلاً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وذلك بما تمارسه من أنشطة حيوية تتركز في الجوانب التي تشبع الحاجات الأساسية والسوية للإنسان في ضوء الشريعة الإسلامية. يستعرض هذا المقال المصارف الإسلامية من حيث النشأة والخصائص والدور الذي تقوم به في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. متطرقاً إلى تجربة المصارف الإسلامية في السودان وما قام به البنك المركزي من مجهودات لانجاح التجربة. والتي انعكست إيجاباً على مجمل الأداء المصرفي. ويختتم المقال ببعض التوصيات التي يمكن أن تدعم موقف المصارف الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها.

1. نشأة المصارف الإسلامية:

جاءت فكرة المصارف الإسلامية تلبية لرغبات المجتمع الإسلامي في إيجاد صيغ معاملات مصرفية شرعية خالية من شبهة الربا والتعامل بسعر الفائدة الربوي. وقد كانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963. حيث تم إنشاء بنوك الادخار المحلية بمدينة ميت غمر - بجمهورية مصر العربية والتي أسسها د. أحمد النجار - رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق. وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات. وتلا ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي ويعتبر أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو إعطاءً. وقد تركزت معاملات البنك على النشاط الاجتماعي. وفي العام 1972م أوصى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة

ازدهار وتطور نشاط المصارف الإسلامية، تزايد الطلب على الخدمات التي تقدمها وخاصة قطاع الأفراد، الأمر الذي أدى إلى المنافسة في جذب الشرائح المختلفة وتوفير المنتجات والخدمات المطلوبة. وقد أدى هذا بدوره إلى التطوير والاهتمام في المصارف إلى استقطاب شرائح أخرى لا سيما في قطاع الشركات الكبيرة، التي اختارت التعامل التدريجي مع هذه المنتجات وبما يحقق الانسجام الداخلي للعاملين فيها بين المتطلبات المادية والروحية. بالإضافة إلى أسباب مالية واقتصادية أخرى مرتبطة بالمخاطر، كأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وما ترتب عليها من مخاطر أدت إلى عودة بعض رؤوس الأموال الوطنية والبحث عن جهات استثمار آمنة وذات مخاطر أقل.

2. خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية من أهمها ما يلي:

- 1 - تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- 2 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.
- 3 - الالتزام بالصفات (التنمية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
- 4 - تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.
- 5 - تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
- 6 - تقديم مجموعة من الأنشطة المصرفية التي لا تقدمها المصارف التقليدية مثل، القرض الحسن وصندوق الزكاة.

3. أهداف المصارف الإسلامية:

(أ) الأهداف المالية:

انطلاقاً من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف تتمثل في الآتي:

جذب الودائع وتنميتها: يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية، حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفرادها. وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي، سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها: المطلقة - والمقيدة، أو ودائع تحت الطلب: (الحسابات الجارية) أو ودائع الادخار.

استثمار الأموال: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين. وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحقيق الأرباح: الأرباح هي الحصلة الناجمة من نشاط المصرف الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلي المساهمين. يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. كما يقوم بتقديم الخدمات المصرفية وتوفير التمويل للمستثمرين.

والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو مناسب. وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

(ب) أهداف داخلية:

للمصارف الإسلامية عدد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

تنمية الموارد البشرية: والتي تعتبر العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار، ليحقق المصرف الإسلامي ذلك، لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية وتطوير مهارات أداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوي أداء في العمل.

الانتشار جغرافياً واجتماعياً: وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية الجيدة.

(ج) أهداف ابتكارية:

هنالك المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع: الاستثمارية، الجارية أو المستثمرين. ولتحقيق ذلك تقدم لهم عدد من التسهيلات، بالإضافة إلى تحسين

مستوي أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم. وحتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطورات المصرفية الحديثة.

4. دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي. تهدف في جميع أعمالها وأنشطتها إلى إقامة مصلحة الجماعة المسلمة سعياً لجلب المصلحة ودرء المفسدة. وهي بذلك تقدم مصلحة الجماعة على المصالح الفردية. من هذا المنطلق تعمل في مجالات مختارة لتحقيق عائد اقتصادياً واجتماعياً. كما أنها تعتبر البديل الإسلامي لكافة المعاملات الربوية المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين المتعاملين معها. وتيسير التبادل والمعاملات. وتعزيز كفاءة رأس المال لزيادة الإنتاج. ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام. وذلك بتنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الميل للاكتناز. وإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار ذات عائد اقتصادي واجتماعي. وتوفير التمويل اللازم لذلك مع ضرورة التنسيق والتعاون والتكامل بين المصارف التي يجب أن تعمل متعاونة كوحدة واحدة بين الأفراد والمؤسسات والوحدات الاقتصادية داخل الأمة الإسلامية. وذلك وفقاً للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

وفى إطار طبيعة و عمل المصارف الإسلامية والبيئة التي يجب أن تعمل فيها في ظل الواقع الذي يشهده العالم اليوم. خاصة الدول الإسلامية وما تواجهه من تحديات من قبل الدول الصناعية الكبرى التي تتحكم في اقتصاديات الدول النامية. وبوسائل ربوية مختلفة. الأمر الذي يحتم على المصارف الإسلامية أن تعي دورها. وذلك لما لها من وظائف أساسية يجب أن تقوم بها بفعالية في إطار متوازن. فهذه الوظائف هي السمة المميزة للمصارف الإسلامية من غيرها من بيوتات المال الأخرى. حيث أن هذه الوظائف والأهداف تمكن المصارف الإسلامية من أن تقوم بدور هام وحيوي في عملية التنمية في جوانبها المختلفة سواء أكانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية وذلك من خلال الآتي:

(1) تشجيع الادخار والاستثمار:

تقوم المصارف الإسلامية من خلال الأنشطة التي تمارسها بتشجيع صغار المستثمرين والمتعاملين معها على إيداع فوائضهم المالية مع المصارف لاستثمارها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. على أن تكون قابلة للصرف في أي وقت. فإذا حال عليها الحول وحقت أرباحاً

خبر صاحبها بين أن يخرج الزكاة بنفسه أو أن ينوب عنه المصرف في إخراجها وبذلك تستطيع المصارف الإسلامية أن تحقق مجموعة من الأهداف المطلوبة.

يؤدي توجيه الأموال المجمعة بواسطة المصارف الإسلامية إلى الاستثمارات إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الاقتصادية. وتساعد هذه العملية على استقطاب الموارد وإيجاد توازن بين عرض السلع والخدمات المنتجة والطلب عليها. الأمر الذي يحقق أهداف السياسة النقدية والمالية للدولة.

(2) المساهمة في تحصيل وتوزيع الزكاة:

تقوم المصارف الإسلامية بتحصيل وتوزيع زكاة أموالها وأموال عملائها وتخصص لذلك صناديق وحسابات تجعل هذه الأموال منفصلة تماماً عن أموال المصرف وحساباته المختلفة حتى يمكن إنفاقها في أوجه مصارفها المحددة.

تقوم الزكاة بدور كبير في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد. وذلك بتأثيرها على دخول الأفراد الذين تصرف لهم الزكاة ودخول من جُلب عليهم. عليه فإن للزكاة أثراً واضحاً في إعادة توزيع الدخل بالنسبة لمن تصرف لهم فهي تحقق كل أهداف التضامن والتكافل الاجتماعي فضلاً عن أنها توفر دخلاً مناسباً للمحتاج بتوفير مدخلات الإنتاج له لممارسة النشاط الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن مصارف الزكاة تشجع على العمل ولا تشجع على البطالة.

(3) دور المصارف الإسلامية في تمويل الشرائح الضعيفة:

برز هذا النوع من التمويل منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي كأحد الأدوات التي تساهم في تخفيف حدة الفقر لقطاعات أصحاب الأعمال الصغيرة كالحرفيين والمهنيين ومحدودي الدخل. وذلك بإدخالهم في دائرة النشاط الاقتصادي بتمويل أنشطتهم واستقطاب مدخراتهم في شكل ودائع. وهناك العديد من التجارب لهذا النوع من التمويل من أشهرها تجربة بنك غرامين في بنغلاديش. والتي قامت على نسقها العديد من المؤسسات المشابهة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد ازداد الاهتمام بموضوع التمويل الأصغر منذ مطلع التسعينات. حيث أصبحت له أسس ومؤشرات لقياس الكفاءة. كما أن الاهتمام قد تعاضم أكثر منذ العام 2000م. وذلك في إطار معالجة مشكلة الفقر كقضية عالمية. حيث وجهت المؤسسات المالية الدولية الدول الأعضاء فيها والتي تعاني من هذه المشكلة بتضمين السياسة الاقتصادية الكلية استراتيجية خاصة بتخفيف حدة الفقر. هذا بالإضافة لاهتمام منظمات المجتمع المدني بحاربة هذه الظاهرة في عدد



من الدول. وذلك بمساهماتها في توفير الاحتياجات الضرورية للشرائح المستهدفة. وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية ذات التوجه الاجتماعي كالمصارف المتخصصة في المجالات الزراعية والادخارية. إضافة للبنوك التجارية وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية والتمويلية كما هو الحال في السودان. وقد أجهت مؤسسات التمويل الأصغر حديثاً نحو الحصول على الموارد من شركات توظيف الأموال والمؤسسات الاستثمارية واستقطاب ودائع العملاء مستفيدة من التطورات العالمية في مجال الإدارة والمحاسبة ونظم المعلومات.

5. تجربة المصارف السودانية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بدأت المصارف السودانية منذ نشأتها في العام 1903م تتعامل بالنظام المصرفي التقليدي. الذي يركز على منح التمويل للعملاء الذين تتوفر لديهم ضمانات كافية وخبرة في استغلال مبالغ التمويل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأشارت التجربة إلى أن العملاء من الشرائح الضعيفة ليس لهم حظاً من التمويل في النظام المصرفي التقليدي. ولكن بعد ظهور المصارف الإسلامية في السودان والتي بدأت بقيام بنك فيصل الإسلامي في عام 1978م ثم تلا ذلك إنشاء العديد من المصارف الإسلامية في عقد الثمانينات مثل بنك التضامن الإسلامي. بنك الغرب الإسلامي والتي بدأت نشاطها وفق النظام المصرفي الإسلامي. وفي بداية عقد التسعينات وفي ضوء التوجه العام للدولة نحو استكمال وتعميق إسلام الجهاز المصرفي. ففي العام 1992م تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية. بحيث تكون مرجعاً فقهاءً للمصارف والمؤسسات المالية تسترشد بها في كافة معاملاتها وأنشطتها. وتعمل الهيئة العليا للرقابة الشرعية متضامنة ومتعاونة مع البنك المركزي لضمان سلامة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من الناحية الشرعية. وتلا إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية قيام هيئات رقابة شرعية لكافة المصارف العاملة في السودان. وذلك لتقوم بواجباتها واختصاصاتها الشرعية والفقهية في المعاملات المصرفية في البنوك ويمكنها الرجوع للهيئة العليا للرقابة الشرعية في بعض الحالات.

وهناك تعاون مستمر بين الهيئة وبعض المؤسسات الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

6. دور بنك السودان المركزي في استحداث آليات لتطوير النظام المصرفي الإسلامي:

في إطار دوره في تنمية وتطوير وأسلمة الجهاز المصرفي. قام بنك

السودان المركزي باستحداث مجموعة من الأدوات التي تتوافق مع النظام المصرفي الإسلامي مثل شهادات مشاركة البنك المركزي (شهم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية وشهادات إجازة البنك المركزي. وقد استعاض بنك السودان الأدوات التقليدية المستخدمة في إدارة السياسة النقدية و التمويلية. بأدوات إسلامية جديدة من أهمها ما يلي:

هوامش أرباح المراجعات ونسب المشاركات:

تستخدم هذه الأدوات كآلية غير مباشرة للسياسة النقدية للتأثير على الطلب على التمويل المصرفي وإدارة السيولة. وقد اتضح من التجربة بأن التغيير في هذه النسب يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة على جانبي العرض والطلب للتمويل المصرفي. وذلك من خلال تأثيره على مقدرة ورغبة كل من البنك والعميل. مثلاً لتنفيذ سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض هوامش أرباح المراجعات ومساهمة العميل في عقود المشاركة والعكس صحيح لتنفيذ سياسات انكماشية.

شهادات مشاركة البنك المركزي (شهم):

استخدم بنك السودان هذه الأداة باعتبارها تمثل منفذاً استثمارياً

سريع التسجيل وذات عائد مجدي للمصارف التجارية وآلية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي.

شهادات المشاركة الحكومية (شهامة):

يستخدم بنك السودان المركزي شهادات شهامة كآلية تساعد في إدارة السيولة الكلية من خلال عمليات السوق المفتوحة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد مقدرة من الجمهور والبنوك لتغطية عجز الموازنة العامة بدلاً من اللجوء للاستدانة من البنك المركزي. إضافة إلى أنها تمثل وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجيع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساعد في تطوير سوق النقد (Money Market).

نوافذ التمويل:

استحدث بنك السودان المركزي نافذتي العجز السيولي والاستثماري للتمويل لتفعيل دوره كعمول أخير، حيث تهدف نافذة العجز السيولي لتوفير السيولة للمصرف الذي يواجه عجز سيولي مؤقت وفق ضوابط محددة. أما نافذة التمويل الاستثماري، فتهدف لمعالجة القصور في موارد المصارف لتوفير السيولة المطلوبة لحركة الاقتصاد وفق برنامج الاقتصاد الكلي. وقد مكنت هذين النافذين المصارف من معالجة عدد من المشاكل الطارئة المتعلقة بالسيولة.

إنشاء المحافظ التمويلية:

تم إنشاء محفظة متخصصة للمصارف للتمويل الزراعي في العام 1990م بمساهمات إلزامية لكل المصارف العاملة. وقد كان من أهداف تلك المحفظة معالجة المشاكل المرتبطة بالتمويل الزراعي والمتمثلة في عدم كفاية الموارد الحقيقية للتمويل، وإحجام المصارف عن ذلك التمويل منفردة لمخاطره المعلومة، وارتفاع تكلفة التمويل وتكلفة إدارته وعدم كفاية الضمانات. بالإضافة لذلك كان الغرض من تلك الآلية تقديم التمويل على أسس تجارية بعيداً عن الدعم غير المرشد وتخفيض عجز الموازنة العامة. وقد حققت تجربة المحافظ التمويلية نجاحاً انعكس إيجاباً على الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

7. انعكاسات مجهودات بنك السودان المركزي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لعبت المجهودات التي قام بها بنك السودان المركزي في إصلاح وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وذلك من خلال الإصلاحات المصرفية التي قام بها البنك المركزي، والتمثلة في زيادة رؤوس أموال المصارف وتعزيز

قدراتها المالية وكفاءاتها الإدارية والتقنية المصرفية. حيث انعكس ذلك إيجاباً على حجم التمويل الذي تقدمه المصارف للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك على الخدمات المقدمة كماً ونوعاً.

ففي إطار السعي نحو إيجاد مصارف برؤوس أموال كبيرة ومواكبة للتطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية. وقادرة على المنافسة محلياً وعالمياً وتقديم التمويل المصرفي. تبنى بنك السودان المركزي برنامج لإعادة هيكلة المصارف منذ عقد التسعينات. وقد قطع تنفيذ هذا البرنامج شوطاً كبيراً فيما يتعلق بزيادة رؤوس أموال المصارف ودمج بعضها. ودخول فروع مصارف أجنبية برؤوس أموال مقدرة. وتم تطبيق المعايير الرقابية والإشرافية الصادرة من هيئة المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية. ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وتطبيق المعايير الإشرافية الاحترازية. كما تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية لتدعيم الثقة في الجهاز المصرفي. وأيضاً تم إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وصدر قانون غسل الأموال في العام 2003م.

وفي جانب مواكبة التطورات التقنية تم ربط بنك السودان المركزي برئاسات المصارف عن طريق شبكة اتصالات، بالإضافة إلى ربط المصارف بمراسليها عبر شبكة سويتفت. وأيضاً تم العمل بنظام محول القيود القومي. واستخدام ماكينات الصراف الآلي (ATMs). ونقاط البيع (POS). وإدخال نظام التقاص الإلكتروني وتم العمل بنظام الرواجع الإلكترونية.

وفي إطار سياسات الدولة التي تهدف لتخفيف حدة الفقر قام بنك السودان المركزي بإنشاء وحدة التمويل الأصغر في عام 2006م. بهدف تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان لبناء أصول للشرائح الضعيفة، وإيجاد وظائف من خلال زيادة الاستثمارات الإنتاجية. والمساهمة في دمج التمويل الأصغر الغير رسمي في القطاع الرسمي. وقد تم إصدار لائحة ترخيص عمل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وإصدار منشور موجّهات التمويل الأصغر.

ولا شك أن المؤسسات الدولية التي تعني بوضع وتوحيد المعايير المصرفية الإسلامية مثل هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية قامت بدور كبير في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في السودان.

وقد أدت تلك المجهودات إلى زيادة استقطاب المصارف للودائع، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة. مما ساهم في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية والمصرفية. الجدول رقم (1) يوضح تطور أداء معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل نمو الودائع والتمويل المصرفي خلال الفترة (2002-2006).

جدول رقم (1)
تطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية المصرفية
خلال الفترة (2002-2006)

(%)

2006	2005	2004	2003	2002	المؤشرات الكلية
9.3	8.1	7.2	6.0	6.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
7.2	8.6	8.5	7.7	8.3	معدل التضخم السنوي
49.8	62.1	52.2	36.3	41.3	معدل نمو تدفق التمويل المصرفي
38.6	81.5	36.5	23.8	32.6	معدل نمو الودائع المصرفية

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (2002-2006).

يتضح من الجدول رقم (1) أن هناك تحسن في أداء المؤشرات الاقتصادية والمصرفية. مما نتج عنه استقراراً اقتصادياً ملحوظاً ساهم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال مقدرة المصارف على جذب المدخرات وتنميتها تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية التي تساهم في الاقتصاد الوطني. ويرجع ذلك للمجهودات التي قام بها البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع بعض الجهات الأخرى في كافة الجوانب النقدية والمصرفية والمالية.

ويمكن الوقوف على الدور الذي قامت به المصارف السودانية من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح حجم التمويل المقدم من المصارف للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

جدول رقم (2)
التمويل المصرفي الممنوح بالعملة المحلية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية
خلال الفترة (2001-2006م)

(مليون دينار)

السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2001	19.605	22.215	30.267	12.806	21.928	33.247	140.068
2002	23.678	25.408	23.268	26.076	39.425	55.346	193.201
2003	27.322	29.518	27.599	65.409	71.916	72.995	294.759
2004	28.641	40.085	29.192	131.355	108.048	99.070	436.391
2005	39.413	63.711	42.114	201.253	173.917	179.611	700.019
2006	99.498	93.854	35.617	232.827	202.331	449.830	1.113.957

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام (2001-2006).



مشكلة التمويل المتعثر في النظام المصرفي الإسلامي نسبة لعدم وجود فوائد تأخيرية على التمويل. صعوبة متابعة تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامية. وكذلك صعوبة الالتزام ببعض المعايير الدولية البنية على سعر الفائدة والعاملات غير الشرعية.

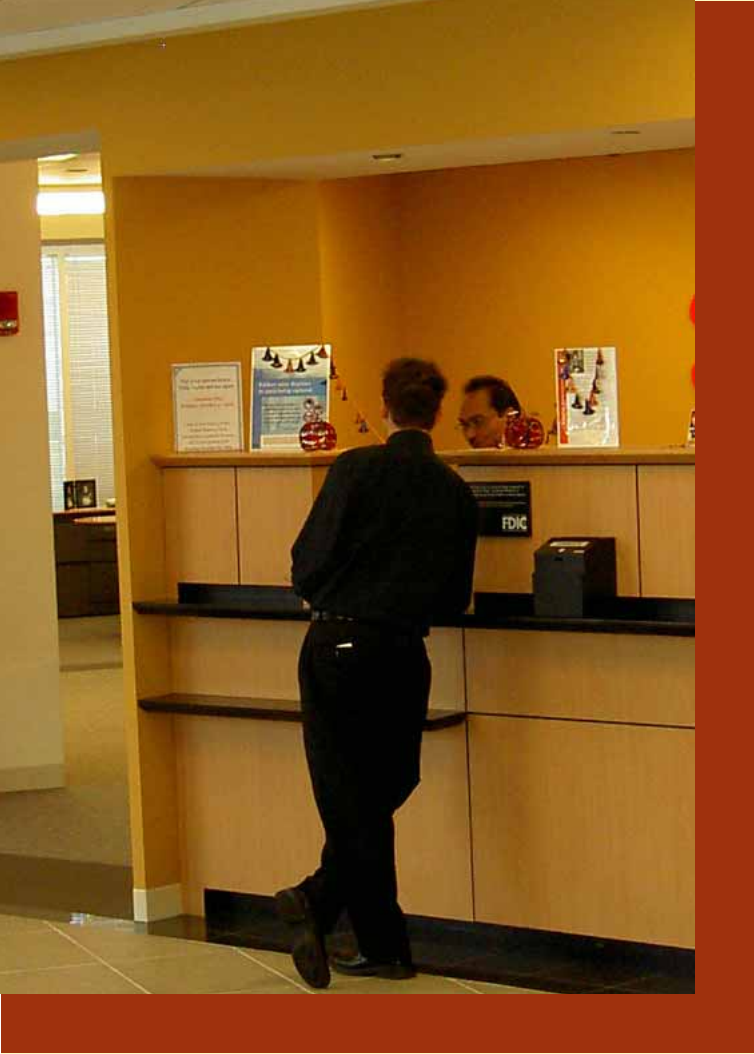
8. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

على الرغم من الدور الكبير والمتعاظم الذي لعبته المصارف الإسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية والمتمثل في الانتشار الواسع لها وتقديم الخدمات المصرفية الجيدة لعملائها. ومساهمتها الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تمثل تحدياً حقيقياً لها والتي من أهمها ما يلي:

غياب أسواق مالية إسلامية متطورة لها أدوات وآليات تسهل التعامل ما بين المصارف على المستوى المحلي والإقليمي. وذلك فيما يتعلق بحفظ الودائع وتداول الأوراق والشهادات. والصكوك المالية الإسلامية لتوفير السيولة وتنويع الاستثمارات.

يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك زيادة كبيرة في حجم التمويل المقدم من المصارف للقطاعات الاقتصادية. حيث ارتفع حجم التمويل المصرفي من 140,068 مليون دينار في عام 2001م إلى 1,113,957 مليون دينار بنهاية العام 2006م. أي بنسبة زيادة قدرها 695%. حيث انعكست هذه الزيادة الكبيرة في حجم التمويل المقدم على مجمل المؤشرات المصرفية والاقتصادية. الأمر الذي يدل على أن المصارف قامت بدور فاعل في تمويل مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية بالبلاد. وذلك وفقاً لسياسات واستراتيجيات الدولة الرامية لتوجيه وتخصيص الموارد نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التي تساهم في عمليات دفع النمو والتنمية بما يحقق الأهداف والغايات المنشودة.

ويتوقع أن ترتفع مساهمة المصارف السودانية في تمويل التنمية. وذلك بعد معالجة بعض المشاكل التي تواجه المصارف في تجربة تطبيق العمل المصرفي الإسلامي في السودان والمتمثلة في تفاقم



الإسلامية على الشبكة العالمية الإلكترونية لتسهيل عملية الحصول على البيانات لإجراء وإعداد الدراسات والوقوف على التطورات والمستجدات المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي.

المصادر والمراجع:

- (1) د. عوض محمد الكفراوي. بحوث في الاقتصاد الإسلامي. مؤسسة الثقافة الجامعية. الإسكندرية 2000م.
- (2) د. محمد شيخون. المصارف الإسلامية «دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي». دار وائل للطباعة والنشر: عمان. الأردن 2000م.
- (3) د. محمد رشراش مصطفى. تقرير ورشة عمل لجاحات وتحديات التمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. القاهرة. مايو 2004م.
- (4) التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2001-2006).
- (5) منشور سياسات بنك السودان المركزي لأعوام مختلفة.
- (6) مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي واشنطن. يونيو 2004.

ضعف منافستها مع المصارف التقليدية في مواكبة التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية وتنوع وتعدد صيغ وأدوات الاستثمار الإسلامية لمقابلة احتياجات العملاء والقيام بدور الوساطة المالية بكفاءة وفعالية بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قصر أجل التمويل الذي تقدمه المصارف لا يمكن من تمويل مشروعات البنيات التحتية التي تحتاج لموارد متوسطة وطويل الأجل.

9. أهم التوصيات:

- [1] بذل المزيد من الجهود لقيام أسواق مال إسلامية وتطوير أدواتها لتمكين من توفير الموارد المالية طويلة ومتوسطة الأجل للمصارف الإسلامية لتقوم بالمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. عن طريق تقديم التمويل للمشروعات التنموية. وكذلك تفعيل سوق ما بين المصارف الإسلامية لتوفير موارد إضافية وتشجيع التعامل فيما بينها.
- [2] ضرورة مواكبة المصارف الإسلامية للتطورات العالمية فيما يتعلق بالتقنية المصرفية الحديثة وتعزيز الموقف المالي بزيادة رؤوس الأموال عن طريق الدمج والتحالفات وطرح الأسهم للاكتتاب العام.
- [3] تطوير الخدمات المصرفية للمصارف الإسلامية عن طريق ابتكار أدوات وصيغ تمويلية جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية لاستقطاب الموارد المالية وجذب المستثمرين. وذلك للمحافظة على نصيبها في السوق المصرفي.
- [4] ضرورة الانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية بإنشاء فروع في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وتقديم الخدمات المصرفية واستقطاب الموارد المالية في شكل ودائع وتقديم التمويل المصرفي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وتخفيف حدة الفقر.
- [5] ضرورة التنسيق والتكامل بين المصارف الإسلامية. وذلك من خلال تطبيق نظام التمويل الجماعي عن طريق مساهمة المصارف الإسلامية ذات الفوائض المالية على النطاق القطري في إنشاء محافظ خاصة لتمويل المشروعات التي تثبت جدواها الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية ذات التجمعات السكانية الكبيرة لتوفير فرص العمل. وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة الفقر ويمكن أن تمول هذه المحافظ مشروعات الصادر التي تنسم بالميزة النسبية العالية وتوفر فرص العمل والموارد المالية الأجنبية.
- [6] العمل على إنشاء قاعدة بيانات موحدة خاصة بالمصارف

آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول النامية بالإشارة إلى تجربة السودان

يوسف عثمان إدريس
إدارة البحوث والإحصاء

مقدمة:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944م في مؤتمر بريتون وودز الأمريكية وتم الاتفاق على إطار للتعاون الاقتصادي بهدف تجنب تكرار السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات. ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان والتي تشمل السياسات المتعلقة بالإنفاق الكلي والناجئ الإجمالي وتوظيف العمالة والتضخم. بالإضافة إلى سياسات القطاع الخارجي. بالتالي اعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المالية الدولية الأساسية في القطاع المالي والنقدي الدولي. حيث يستهدف الاستقرار الاقتصادي الدولي عن طريق تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء وتشجيعها على انتهاج سياسات اقتصادية سليمة وتقديم الدعم المالي والفني لها. وقد قام بدور محوري في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول خاصة النامية في مجالات المساعدة في احتواء العجز في موازين المدفوعات واحتواء الأزمات المالية الدولية مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي العالمي ومكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وتبلغ عدد الدول الأعضاء في الوقت الراهن 185 دولة.

تستعرض الورقة أهداف الصندوق والسياسات والبرامج الاقتصادية التي ينفذها على الدول الأعضاء والملاحم العامة لتلك السياسات. ومن ثم تجربة الصندوق مع السودان منذ الاستقلال وأثر تطبيق تلك السياسات والبرامج على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1970-2006م. بالإضافة إلى أهمية العلاقة مع الصندوق كمدخل للعلاقات مع المنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

أهداف صندوق النقد الدولي:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي في تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي لحل المشكلات النقدية الدولية وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية مما يساهم في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والحفاظ عليها. وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والحفاظ على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء. وجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات. والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء. وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعوق نمو التجارة العالمية وتدعيم الثقة لدى البلدان



الأعضاء. متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية لكي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات ربما تضر بالرخاء الوطني أو الدولي. هذا وقد برزت وجهات نظر مختلفة حول أهداف وسياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي. فمن وجهة النظر العامة تتمثل أهداف الصندوق في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة الادخار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية و معالجة الاختلال في القطاع الخارجي مما يساهم في بناء الاحتياطيات الأجنبية ومقابلة الالتزامات الخارجية. بينما يمثل وجهة النظر الأخرى الباحثون والكتاب من الدول النامية الذين يعتقدون أن أهداف هذه السياسات تتمثل في تمكين البنوك الغربية الدائنة لنفاذ الدول التي تبني سياسات الإصلاح الهيكلي، والتي كانت مهددة بالإفلاس في حال توقف الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها. بالإضافة إلى ذلك فتح أسواق البلدان المدينة أمام منتجات البلدان الرأسمالية من خلال تحرير التجارة كأحد شروط وإجراءات سياسات الإصلاح الهيكلي. مع إبقاء الدول الرأسمالية لسياساتها الحمائية لمنتجاتها التي تعتبر أحد أسباب تفاقم مديونية البلدان النامية. كما أن هناك انتقادات موجهة لتلك السياسات والإجراءات المتضمنة معها لكونها عامة و موحدة لجميع الدول التي تأخذ بها (fit for all) أي إنها لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين الدول من حيث أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها وأولوياتها المختلفة.

سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي:

تعتبر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بتنفيذها صندوق النقد الدولي في الدول الأعضاء سياسات حديثة التطبيق نسبياً. حيث ارتبطت نشأتها أساساً بحدوث أزمة المديونية الخارجية التي اجتاحت عدد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا منذ العام 1982م. والناتجة عن عجزها عن سداد ديونها الخارجية. وبالرغم من حداثة عهدها إلا أنها تثير اهتماماً كبيراً على المستوى الأكاديمي والحكومات والمنظمات العالمية ذات الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي وحتى على مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يشرفان على تنفيذها. ويمكن تفسير هذا الاهتمام من خلال العدد المتزايد من الدراسات التي استأثرت بها هذه السياسات وفي التزايد المطرد في عدد الدول التي تبنتها وفي طريقها إلى تبني تلك السياسات. كما يعكس هذا الاهتمام الواسع والمتزايد الجدل حول هذه السياسات وأهدافها وآلياتها والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على تطبيقها. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين نوعين من سياسات الإصلاح : الأول الموصى بها والتي يقوم بتنفيذها الصندوق وفقاً لأهداف موضوعة مسبقاً لمعالجة الاختلال الاقتصادي وإعادة ثقة الدائنين بجدولة ديونها والحصول على شهادة بسلامة أوضاعها الاقتصادية (of Approval Seal) بعد التزام هذه الدول بالمشروطية (Conditionality) وهي عبارة عن اتفاق بين الصندوق

من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية من المنح والقروض. بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة. ويعبر عن هذا الاتفاق من خلال خطاب النوايا (letter of intent) الصادر عن حكومة الدولة المعنية بشكل سنوي متضمناً تحديداً لسياسات الإصلاح واحتياجات الدولة من التمويل الخارجي والتمويل المتاح من الصندوق.

أما النوع الثاني من السياسات فيعرف بالسياسات المستقلة، والتي تقوم الدول بتوفير التمويل الذاتي أو من مصادر أخرى غير الصندوق بهدف مواجهة الاختلالات وحالات الركود الاقتصادي أو مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية. ويترتب على استقلالية الموارد والسياسات وبمعكس الحال في سياسات الإصلاح الهيكلي الموصى بها من الصندوق عدم خضوع الإصلاح لنموذج واحد يصلح لكل الدول الذي يطبقه الصندوق على كل الدول سواء، بحيث يتم مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة في النموذج المطبق وهو ما يمكنها من مواجهة الآثار السالبة المحتملة لعملية الإصلاح الاقتصادي ويرتبط تطبيق هذه الحالة في الدول الصناعية والنفطية إلى حد ما. بينما يرتبط تطبيق النموذج الأول على الدول النامية والناشئة إلى حد ما لعدم تمكنها من توفير الموارد اللازمة لتمويل الاحتياجات المطلوبة.

الملاح العامة لبرامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي:

تعرف برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية على أنها مجموعة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تواجه أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء باقتراح من خبراء في الشؤون النقدية والمالية ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك بهدف معالجة أو تخفيض حدة الآثار السالبة لتلك الأزمات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتشمل الملاح العامة لتلك البرامج عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة في كل مجالات السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفيما يلي استعراض أهم الملاح العامة لتلك السياسات:

أ - الإصلاح الهيكلي:

يشمل مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق أنها ستؤدي إلى تحقيق التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد الوطنية وإزالة التشوهات الاقتصادية. ومن توصياته تخفيض دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي. وذلك من خلال عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني وتحفيز الاقتصاد بالاعتماد على قاعدة العرض والطلب في تحديد الأسعار.

ب - السياسات المالية:

تهدف هذه السياسات إلى تقليل عجز الميزانية من خلال تخفيض المصروفات العامة وتحسين النظام الضريبي لزيادة الإيرادات ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة وإزالة الدعم السلعي والحرفي.

ج - السياسة النقدية:

تتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في هذا المجال في رفع أسعار الفائدة وتخديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي والتحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

د - السياسات التجارية وإدارة المديونية:

تشتمل على جميع الإجراءات التي من شأنها تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة الأجنبية لمقابلة الالتزامات الخارجية. ومن أهم الإجراءات المطبقة إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية وتخزين سوق النقد الأجنبي وتسهيل إجراءات تدفق الموارد المالية الأجنبية الميسرة وتحسين شروط الاقتراض الخارجي.

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، يتضح إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يعقدها الصندوق بالتعاون مع الدول النامية الراجية تحتوى على ثلاثة جوانب رئيسية، يتمثل الأول في ضبط إدارة الطلب من خلال العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن الداخلي وقد يغلب عليها الطابع التقشفي والانكماشى، ويتمثل الجانب الثاني في العمل على زيادة العرض والذي يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي وتهدف إلى تحسين تخصيص الموارد وزيادة الإنتاج وتطويره. أما الجانب الثالث فيتمثل في تحويل هيكل الإنتاج لصالح الصادرات من خلال تطبيق أدوات السياسة التجارية بهدف تحسين أداء القطاع الخارجي ولزيادة موارد النقد الأجنبي لسداد الالتزامات الخارجية.

جربة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1957-2006م:

مرت جربة السودان منذ انضمامه لصندوق النقد الدولي بعدة مراحل خلال الفترة 1957-2006، ويمكن تقسيم تلك التجربة إلى ثلاث فترات مختلفة على حسب موقف علاقاته معه ومدى استفادته من المساعدات المالية والفنية وتشمل:

1 - تطور علاقة السودان مع الصندوق خلال الفترة (1957-1983):

انضم السودان لعضوية صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1957م، بعد عام من استقلاله في عام 1956م، و كانت أول استفادة له من موارد الصندوق وتسهيلاته التمويلية في سبتمبر 1966م من خلال برنامج استقرار اقتصادي ضمن ترتيبات ائتمانية قسمت على ثلاث سنوات (66-1968م)، وهدف البرنامج إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث واجه السودان في تلك الفترة تدهوراً في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض حصة القطن كمحصول نقدي رئيسي. كما تواصل اختلال القطاع الخارجي خلال الفترة من 78-1979، بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة، مما تطلب تمويل هذا العجز بتدفقات مالية خارجية، حيث استخدم السودان تسهيل التمويل التعويضي والذي يهدف إلى معاونة الدول الأعضاء التي تعاني عجزاً طارئاً في ميزان المدفوعات. كما استفاد السودان من تسهيل صندوق

الائتمان الذي يخصص لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل بشروط اقتراض ميسرة وامتيازية. وفي الفترة من 79-1981م تواصل ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لتدنى الإنتاج وارتفاع تكلفة الطاقة وارتفاع الآثار التضخمية والتي أدت إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى دخول السودان في ترتيبات ائتمانية أخرى ممتدة هدفت إلى تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم وزيادة معدلات الإنتاجية. إلا أنه تواصل ارتفاع عجز الميزان التجاري واتسع عجز الموازنة العامة للحكومة خلال الفترة 81-1982م، مما أدى إلى لجوء السودان إلى الصندوق لتمويل هذا العجز. وقد حصل على ثلاث تسهيلات مختلفة، الأول تسهيل البترول الذي يمنح لمساعدة الأعضاء المتضررة من الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في السوق العالمية، اثر ارتفاع أسعار البترول خلال الأعوام 73/74، 1979م، وتمثل التسهيل الثاني في التمويل التكميلي الذي يقدم للدول التي تواجه صعوبات واختلالات كبيرة في موازين مدفوعات مقارنة بحجم القروض المتاحة لها بناء على حصتها المتوازنة في الصندوق. أما الثالث فيتمثل في تمويل مخزون الاحتياطي الذي يعتبر أحد التسهيلات التمويلية الخاصة بالصندوق لمساعدة الدول الأعضاء للدخول في اتفاقيات سلعية دولية بهدف تكوين مخزون استراتيجي من هذه السلع مثل الذرة والفل والسكر والكاكاو والمطاط، وبذلك اعتبر السودان ضمن أكثر الدول التي استخدمت تسهيلات الصندوق التمويلية بأنواعها المختلفة خلال الفترة 1976-1981.

وللاستفادة من التسهيلات المقدمة من جانب الصندوق نفذ السودان برنامج إصلاح اقتصادي مساند بترتيبات تمويلية ممتدة بدأت في العام 1979م واستمرت إلى عام 1983م، وتضمن هذا البرنامج إجراءات اقتصادية أهمها تخفيض قيمة العملة، وزيادة الضرائب ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع الأساسية، وتخزين التجارة الخارجية، والحد من الاستدانة من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية.

2 - تطور علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1984-1998):

بلغت متراكمات ديون السودان لصالح الصندوق 227.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة في يوليو 1984 ووصلت إلى 870.6 مليون في فبراير 1990م، بمعدل تبادل قدره 1.30 دولار أمريكي لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة (حقوق السحب الخاصة هي وحدة القياس في الصندوق وتحدد قيمة الوحدة يومياً على أساس سلة من خمس عملات لدول كبرى هي الدولار الأمريكي والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني والجنه الإسترليني)، وذلك لعدم توفر المقدرة المالية لسداد هذه الديون، ويعتبر ذلك من أسباب بداية الأزمة في علاقة الصندوق مع السودان.

شهرية دورية (pins) وكانت لهذه النشرة دوراً هاماً في إبراز صورة جيدة للاقتصاد السوداني في الدوائر المالية والاقتصادية الدولية. مما ساهم في تسارع ارتفاع تدفقات الاستثمارات الخارجية الخاصة ومساعدة مهمة السودان في مفاوضاته مع المؤسسات المالية الأخرى.

واستمرت أنشطة الصندوق في شتى المجالات خاصة المالية والنقدية والمصرفية. وقد توجت العلاقة الجيدة بموافقة الحكومة على افتتاح مكتبين دائمين بالخزطوم أحدهما لصندوق النقد الدولي والآخر للبنك الدولي. كما ظل الصندوق بعد استعادة العلاقة يرسل البعثات الفنية وبعثات مراقبة ومراجعة الأداء الاقتصادي من خلال العون الفني ومراقبة المؤشرات الاقتصادية عبر متابعة دقيقة للبرامج المستهدفة وموقف التنفيذ. وتضمنت المتابعة بخطابات الاستيفاء والتي تحوى على تقييم كلى لاستيفاء السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية المتعلقة بها. والتوصيات الخاصة بتطوير تلك السياسات. هذا وقد أشار الصندوق في بعثاته الأخيرة إلى أن السودان قد تمكن من تحقيق أداء اقتصادي متميز ساهم في استقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم.

أثر سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي على أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال الفترة 1957-2006:

أحدثت تدابير وإجراءات الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد السوداني أثراً إيجابياً وأخرى سلبية في آن واحد. وفي الغالب الأعم أثراً انكماشية كانت أحياناً ضارة بالنمو الاقتصادي في بعض الأعوام. خاصة خلال السبعينات والثمانينات. فضلاً عن إبقائها على تصاعد معدلات التضخم حتى منتصف التسعينات. ففي جانب إجراءات السياسة النقدية والمتمثلة في زيادة تكلفة التمويل وتحديد السقوف الائتمانية أدت إلى تخفيض الاقتراض والتمويل. مما ترتب عنه انخفاض الاستثمار ومعدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي واختلال العرض بشكل عام وارتفاع الأسعار وانخفاض إمكانيات خلق فرص عمل جديدة. وغيرها من عوامل تصاعد التضخم والانكماش الاقتصادي. كما أن إجراءات الإصلاح الهيكلي خاصة في مجال إدارة العرض أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم أحياناً وخوّل استخدامات الموارد المالية الشحيحة أصلاً لصالح الأقلية من طبقات الدخل العالية بدلاً عن الأغلبية من الطبقات الفقيرة. وذلك نتيجة لرفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وعمليات الخصخصة التي طالت معظم المؤسسات العامة. وبالرغم من تلك الآثار السالبة إلا أن تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في السودان قد ساهم نسبياً في معالجة بعض مظاهر الاختلال في بعض الفترات والتحسين المطرد في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كما موضح في الجداول (2). حيث يعكس التباين في المؤشرات الاقتصادية الكلية بين التراجع الكبير في

ولتجاوز هذه الأزمة تم التوصل في العام 1985 إلى برنامج تركيز اقتصادي تقوم بموجبه بعض الدول المانحة بتغطية المتأخرات، إلا أن الاتفاق لم ينفذ وأخذت المتأخرات تتراكم سنوياً بفوائد جزائية حتى بلغت حداً أدى إلى إعلان السودان دولة غير مؤهلة لاستخدام موارده في فبراير 1986م وتصعيد عقوباته بمقتضى لائحته التأسيسية. ثم أعلن أنه دولة غير متعاونة في سبتمبر 1990م وهو إجراء تهديدي لاتخاذ خطوات عقابية. وفي العام 1993 تم تعليق حق التصويت والعضوية في كل من مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته الدورية. وفي العام 1994م تم تطبيق قرار الانسحاب الإجباري وإبعاد السودان من عضوية الصندوق والجداول رقم (1) أدناه يوضح تطور علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1957-2006م.

جدول رقم (1)

تطور علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1957-2006

البيان	الفترة
انضمام السودان لعضوية الصندوق	سبتمبر 1957
التزام السودان ببرنامج استقرار اقتصادي والاستفادة من تسهيلات وقروض الصندوق	1966-1983
بداية تراكم المتأخرات وظهور الأزمة	يوليو 1984
إعلان السودان دولة غير مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق	3 فبراير 1986
إعلان السودان دولة غير متعاونة	14 سبتمبر 1990
جميد حقوق السودان التصويتية في الصندوق	9 أغسطس 1993
تقديم شكوى المدير التنفيذي للانسحاب الإجباري	5 أبريل 1994
استعادة عضوية السودان في الصندوق	27 أغسطس 1999
الاستفادة من حقوقه التصويتية	أغسطس 2000
الالتزام ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وانتظام بعثات الصندوق الفنية ومراقبة الأداء الاقتصادي	2001-2006

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي على شبكة المعلومات الدولية.

3- موقف السودان مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1999-2006:

بدا السودان بمحاولة جادة لإعادة تطبيع العلاقات مع الصندوق. وذلك في إطار برنامج تركيز اقتصادي لجح جزئياً في وقف التدهور ومعالجة الاختلالات وتهيئة البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي. مما مكن السودان من استعادة ثقة مجلس المديرين التنفيذيين في 27 أغسطس 1999. حيث أصدر المجلس قراره باعتبار السودان دولة متعاونة وتم استعادة عضويته وحقوقه التصويتية في أغسطس 2000م. وذلك على ضوء الأداء الممتاز في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وقوة الاستراتيجيات التي اعتمد عليها السودان في علاقته مع الصندوق. حيث كان يتم عكس مسار الاقتصاد السوداني الايجابي شهرياً من خلال نشرة



والصناعية والزراعية والمصرفية والدخول في التزامات خارجية لتمويل مشروعات لا تتمتع بالجدوى الاقتصادية بجانب القروض النقدية والسلعية التي وظفت في مجالات الاستهلاك والإنفاق الجاري بدلاً عن الإنتاجي. مما أدى إلى عجز الدولة في الوفاء بها. وبالتالي تراكمت متأخرات الديون. وقد فشلت كل المحاولات لإصلاح الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة بسبب التنفيذ الجزئي للبرامج الاقتصادية. مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب الكليين. وبالتالي تدنى الإنتاج وتسجيل معدلات نمو سالبة في الناتج الإجمالي في الأعوام 1973، 1972، 1978، 1979 و 1983 كأدنى معدلات نمو في تاريخ السودان. كما موضح في الجدول رقم (2).

وتسارعت معدلات التضخم. كما تفاقم العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة وتدهور سعر الصرف وتراكمت متأخرات الديون. وبالرغم من علاقات السودان الجيدة مع الصندوق خلال هذه الفترة وحصوله على تسهيلات مختلفة. إلا أنه لم يتمكن من الاستفادة المطلوبة منها في إصلاح الوضع الاقتصادي وكانت لسياساته وبرامجه أثراً سالباً على الاقتصاد السوداني تمثلت في التدهور الكبير لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وكانت من أخرج الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني.

أدائها والتحسين الملحوظ في بعض السنوات مع تباين الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تأثرت بعوامل داخلية وخارجية مختلفة خلال الفترة قيد الدراسة. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات أساسية على حسب موقف علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامجه وتطبيق سياساته. واثّر ذلك على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي. التضخم. نسبة العجز في الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي. موقف الحساب الجاري والميزان التجاري. سعر صرف العملة الوطنية وموقف الديون الخارجية.

الفترة الأولى: 1957-1983م:

شهدت انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي والالتزام ببرامجه وتطبيق سياساته والاستفادة من التسهيلات والمساعدات التي يقدمها للدول الأعضاء. وتعتبر هذه الفترة بداية الاختلال في هيكل الاقتصاد السوداني نتيجة لبعض الإجراءات والتطورات الداخلية والخارجية التي شهدتها وأثّرت على الاقتصاد السوداني وامتدت أثارها السالبة لعقدي الثمانينات والتسعينات وخلفت بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية الموروثة إلى يومنا هذا. وتمثلت الإجراءات في المصادرات وتأميم المؤسسات التجارية

جدول رقم (2)
بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان
خلال الفترة (1970-1983)

إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	سعر الصرف	الحساب الجاري (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)	نسبة العجز إلى الناج المحلي (-)	التضخم %	النمو في الناج المحلي الإجمالي %	العام/ المؤشر
NA	0.34	11.5	2.8-	0.04		5.0	1970
NA	0.34	20.1	3.7-	0.9	1.0	7.0	1971
NA	0.34	9.6	5.9-	0.3	10.1	1.0-	1972
NA	0.34	9.0-	27.5	0.4	16.0	7.0-	1973
NA	0.34	2.6	68.0-	0.3	25.4	1.0	1974
NA	0.34	133.4	138.1-	0.7	22.6	3.0	1975
NA	0.34	38.2	30.2-	0.5	1.7	21.0	1976
NA	0.34	0.0	15.6-	0.04	17.2	9.0	1977
NA	0.39	11.9	72.9-	0.3	18.3	2.0-	1978
NA	0.79	25.4	250.4-	0.7	33.9	4.0-	1979
4.670	0.79	73.4	362.5-	0.4	26.1	1.0	1980
5.763	0.89	337.0	561.3-	0.3	22.6	2.0	1981
6.272	1.2	250.1	392.9-	0.5	27.7	14.0	1982
7.454	1.8	173.8	336.1-	0.5	31.1	-5.0	1983

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعدة سنوات.

جدول رقم (3)
بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان
خلال الفترة (1984-1998)

إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	سعر الصرف	الحساب الجاري (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)	نسبة العجز إلى الناج المحلي (-)	التضخم %	النمو في الناج المحلي الإجمالي %	العام/ المؤشر
8.594	2.1	72.5-	377.7-	0.8	32.4	-6.3	1984
9.034	3.0	145.0-	798.4-	0.6	46.3	5.4	1985
9.834	4.0	60.1-	892.2-	0.3	29.0	14.2	1986
11.636	12.1	701.4	1540.4-	0.3	25.0	-0.3	1987
12.136	12.1	310.8	2665.7-	0.3	49.1	8.9	1988
12.855	12.1	90.5-	3018.2-	0.3	74.1	-5.5	1989
15.305	12.1	17.9	446.7-	0.4	67.4	7.5	1990
15.834	29.7	93.4-	942.1-	0.1	122.5	6.6	1991
16.085	99.0	29.3-	668.8-	0.6	119.2	4.6	1992
16.321	148.0	37.7-	527.6-	0.2	101.2	1.0	1993
18.002	310.0	17.8	637.5-	0.6	115.9	4.6	1994
19.355	510.0	23.6	629.1-	0.1	69.0	4.5	1995
19.451	998.0	1.2	884.1-	0.2	130.4	4.7	1996
19.357	1515.0	24.0-	827.7-	0.05	47.2	6.1	1997
20.483	1805.0	24.0-	1136.5-	0.05	17.0	6.0	1998
20.546	2363.0	110.0	476.1-	0.05	16.2	6.1	1999

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعدة سنوات.

الفترة الثالثة (1999-2006):

نجحت محاولات السودان في العودة إلى عضوية الصندوق والتزم ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية والاستفادة من حقوقه التصويتية كما

الفترة الثانية: 1984-1998م

تميزت تلك الفترة بعدم الاستقرار السياسي، تدهور علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وتم تجميد عضويته، وبالتالي لم يتمكن من الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية. وبدأت على خلفية اقتصادية اتسمت بتدني القدرات الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية وضعف الصادرات والاختلالات في القطاع المالي والنقدي وعدم استقرار نظام سعر الصرف وارتفاع العجز في الموازنة العامة. كما توقفت المساعدات الخارجية بصورة شبه كلية وتراكمت متأخرات الديون. وقد ساهمت هذه الأوضاع في المزيد من التدهور والتشوهات الاقتصادية والجمود في حركة الاقتصاد. ولمعالجة هذه الاختلالات الاقتصادية تبنت الدولة في العام 1992 حزمة من السياسات كانت لها آثار ايجابية واضحة انعكست في ارتفاع معدلات النمو في الناجح المحلي الإجمالي الذي بلغ 14.2% في العام 1986م. كما موضح في الجدول رقم (3) وذلك بالرغم من تسجيله معدلات سالبة في عامي 1984 و1989م. ولم يتمكن البرنامج من الاستمرارية والاستدامة بالصورة المطلوبة. حيث ظهرت بعض الاختلالات في القطاع الخارجي وعدم استقرار سعر الصرف وتسارع ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ حوالي 130% في عام 1996 كأعلى مستوى لمعدلات التضخم في تاريخ السودان الحديث حيث يعكس الجدول رقم (3) أداء تلك المؤشرات خلال هذه الفترة.

انتظمت بعثات الصندوق الفنية وبعثات مراقبة الأداء الاقتصادي إلى السودان. وقد بدأت هذه الفترة على خلفية تدهور معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى خلال الفترة السابقة الذكر. عليه تم وضع برامج للإصلاح الاقتصادي والهيكلية بمساعدة صندوق النقد الدولي اشتملت على سياسات وإجراءات متكاملة لإزالة الاختلالات ومن ثم تهيئة الاقتصاد للاستقرار والنمو المستدام. وتعتبر من أكثر الفترات استقراراً وتحقيقاً للمؤشرات الاقتصادية الإيجابية. ساعد على ذلك إعادة العلاقات الاقتصادية الخارجية بمعظم المؤسسات المالية الإقليمية والدولية واستخراج وتصدير البترول. وقد انعكس الأداء الجيد لتلك المؤشرات الكلية كما موضح في الجدول رقم (4) من خلال الارتفاع المطرد والإيجابي للنمو في الناتج الإجمالي المحلي الذي بلغ 9% بنهاية العام 2006م. وانخفاض معدلات التضخم إلى 7.2% في المتوسط بنهاية نفس العام. كما تواصل تحسن قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. بالإضافة إلى تحسن موقف الحساب الجاري خلال هذه الفترة. وذلك بالرغم من الارتفاع الملحوظ في العجز في الميزان التجاري نتيجة لبعض المشاكل الهيكلية وارتفاع الواردات على الصادرات. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 3.3% بنهاية العام 2006م كأعلى معدل خلال هذه الفترة. وذلك لارتفاع المصروفات الحكومية لمقابلة استحقاقات السلام ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

يتضح من السرد أعلاه. تبين الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة قيد الدراسة والتي صاحبها تطبيق السياسات التي يوصى بها الصندوق في بعض الفترات التي كانت للسودان علاقات جيدة مع الصندوق. ويمكن القول إن تلك السياسات ليس لها أثر إيجابي واضح على الأوضاع الاقتصادية ويتضح ذلك في الفترة الأولى (1957-1983) التي أظهرت فيها معظم المؤشرات الاقتصادية أداءً سالباً. وفي الفترة الثانية (1984-1998) لم يكن للسودان علاقات مع الصندوق. وبالتالي لم يتم بتطبيق أي برامج أو سياسات للصندوق. أما في الفترة الثالثة (1999-2006) وبالرغم من علاقات السودان الجيدة مع الصندوق إلا أن السياسات التي قام بتطبيقها خلال هذه الفترة كانت معظمها مستقلة وذاتية ولم تكن لسياسات الصندوق أثر إيجابي واضح على إصلاح الوضع الاقتصادي ولم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة منها بالصورة المطلوبة. وذلك بالنظر إلى المؤشرات الفعلية والمستهدفة التي توضع سنوياً بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية. كما يمكن مقارنة حالة السودان مع جارب العديد من الدول النامية التي قامت بتطبيق تلك السياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي. ويعزى عدم تحقيق النتائج المرجوة إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف الهياكل الإنتاجية والقاعدة الاقتصادية في الدول النامية والسودان من بينها وعدم قدرتها على إحداث الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. وقد تجاهلت تلك البرامج لدور وتأثير العوامل الخارجية المتمثلة في مشكلات عدم التوازن في ميزان المدفوعات مثل تدهور شروط التبادل التجاري وزيادة أسعار الفائدة على الاقتراض الدولي وتزايد خدمة القروض الأجنبية وتقلبات أسعار الصرف وموجات الكساد العالمي على اقتصاديات تلك الدول. كما يركز الصندوق

على العوامل الداخلية للإصلاح مثل المغالاة في سعر الصرف وارتفاع عجز الموازنة العامة وزيادة عرض النقود وسيطرة القطاع العام على تخفيض الموارد. بالإضافة إلى ذلك عدم الاعتراف بطبيعة الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية. والتي تتطلب وقتاً أطول وموارد مالية طويلة الأجل لإحداث الإصلاح المطلوب. كما أنها لم تضع في الاعتبار اتساع حجم الآثار الاجتماعية للتصحيح ونتائجها السلبية رغم محاولة الصندوق احتواء تلك الآثار وتقليل حجمها عن طريق المساعدة الفنية في وضع بعض البرامج للضمان الاجتماعي من خلال توسيع دائرة شبكات الأمان والمساعدات الموجهة للفقراء. ويلاحظ أن التدابير المتخذة في هذا الاتجاه دائماً تكون عاجزة عن تخفيف الآثار العكسية للتصحيح. أيضاً تعتبر مشكلة الأسواق من أهم العقبات التي تواجه الدول النامية في النمو الاقتصادي لجمود هياكلها الاقتصادية وعدم استطاعة منتجاتها الصناعية من منافسة منتجات الدول الصناعية إلا بالحماية الجمركية. كما أن الصندوق يقوم بوضع قيود صارمة على قروض الدول النامية أياً كانت أوضاعها الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية تتضمن تخفيض قيمة العملة الوطنية وحرير التعامل في سوق النقد الأجنبي ورفع سعر الفائدة و الحد من الإنفاق الحكومي ورفع الدعم وزيادة الضرائب وفي بعض الأحيان تجميد الأجور ويعتقد خبراء الصندوق أن إتباع الدول لتلك السياسات ستؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات. وبالتالي زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي وتحسين موقف ميزان المدفوعات. إلا أن الواقع العملي لا يعكس ذلك. فالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات لا يمكن تحقيقه نسبة لعدم مرونة الصادرات والواردات. وذلك لعدم مرونة الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه معظم الدول النامية. كما أن الإنتاج الصناعي لا يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية من حيث النوعية والتكلفة من دون حماية جمركية. كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية قد لا يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي لعدم تشجيعها على زيادة الصادرات لعدم مرونة العرض. كما أن تجميد الأجور وخفض الإعانات للمستهلكين قد يؤدي إلى إضافة أعباء على أصحاب الدخول المحدودة ومساوئ سياسية نتيجة للاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها الدول التي تأخذ باقتراحات صندوق النقد الدولي. وبالنسبة إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار وتخفيض معدلات التضخم من خلال السيطرة على عرض النقود فإن مستويات الادخار بسيطة في الدول النامية أصلاً فضلاً عن أن الانكماش النقدي لمحاربة التضخم يؤثر على المشروعات الوطنية التي تواجه بارتفاع تكلفة التمويل لندرتها. وبارتفاع في تكلفة المستورد من رأس المال لتمويلها والمعدات والمواد خام. مما قد يؤدي إلى الحد من نشاطها وإلغاء أي خطط للتوسع في إنتاجها. وبالتالي يؤدي إلى الأثر السلبي على الادخار. وسوف تعمل هذه الأوضاع على تشجيع استثمارات الشركات الأجنبية لانخفاض قيمة العملة الوطنية. وبالتالي التكلفة المحلية للمشروعات والتمكن من التوسع في صادراتها إلى داخل البلاد مستفيدة من امتيازات وتسهيلات تحويل الأرباح للخارج التي توفرها الدولة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم (4)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان خلال الفترة (1999-2006)

العام/ المؤشر	النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	التضخم %	نسبة العجز إلى الناتج المحلي (-)	الميزان التجاري (مليون دولار)	الحساب الجاري (مليون دولار)	سعر الصرف	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)
1999	6.1	16.2	0.05	476.1-	110.0	2363.0	20.546
2000	8.3	8.0	0.06	440.3	108.0	2567.0	20.521
2001	6.4	4.9	0.07	326.1-	127.6-	258.3	20.798
2002	6.5	8.5	0.12	203.7-	300.0	261.4	23.608
2003	6.1	7.4	0.07	6.1	422.6	260.9	25.710
2004	7.2	8.7	0.15	191.6	739.6	257.6	26.784
2005	8.3	8.5	0.27	1121.7-	530.5	230.5	27.006
2006	9.1	7.2	3.3	1448.2-	208.6-	202.5	28.457

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان لعدة سنوات.

أهمية علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي:

يعتبر تطبيع العلاقات مع صندوق النقد الدولي المدخل الرئيسي في التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المالية والتنمية الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي. المؤسسات المالية العربية والإفريقية وتعمل جميعها على تنسيق مواقفها ومعاملاتها مع الدول المختلفة. وتعتمد هذه المؤسسات المالية في تقييمها للأوضاع المالية والاقتصادية للدول المختلفة على ما يقدمه الصندوق من تقارير دورية للأوضاع والأداء الاقتصادي لتلك الدول. ومن جانبه يقوم الصندوق بالتنسيق مع البنك الدولي بحث المؤسسات المالية الدولية وبعض الحكومات على تقديم العون والمساعدات للدول التي تتمتع بعلاقات جيدة معه والتي تواجه بمشاكل واختلالات اقتصادية مؤقتة. خاصة تلك المتعلقة بجوانب الاختلال في ميزان المدفوعات. وذلك في الحالات التي يفوق فيها العون المطلوب مقدرة الصندوق على مقابله بمفرده أو في الحالات التي تحول فيها لوائح الصندوق من العون للدول المعنية وتتم ذلك في إطار برنامج إصلاح تنفق عليه الدول المعنية مع الصندوق. وبالنسبة للسودان فقد استفاد من مثل هذه الوساطة خلال فترة السبعينات. حيث توسط الصندوق لدى بعض الدول العربية لتقديم عون مالي وفق برنامج تركيز اقتصادي متوسط المدى. كما تمت محاولات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الصديقة في بداية برنامج عام 1986م. وخلال السنوات الأخيرة كان لعودة السودان لعضوية الصندوق بعد جميد عضويته لعدة سنوات مردودات إيجابية تمثلت في انسياب حقوق السحب الآجلة وحقوق الإقراض وتشجيع الاستثمارات والتدفقات المالية الخارجية. بالإضافة إلى المساعدات الفنية والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية لمؤسسات القطاع العام والمساعدة في تعميق قضايا الشفافية وتطوير الأسواق المالية وسوق النقد الأجنبي والمساعدة في معالجة أوضاع ما بعد انتهاء فترة الصراعات المسلحة (post-conflict) والتدريب. بالإضافة إلى إعادة العلاقات الخارجية مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي الذي يشترط العضوية فيه أن يكون البلد عضواً في

صندوق النقد الدولي الذي يختص بتقديم قروض طويلة الأجل للتنمية ومشاريع التعمير والبنات الأساسية. وانعكست هذه التطورات إيجاباً مع المنظمات الإقليمية العربية كصندوق النقد العربي والصندوق الكويتي للاستثمار في تقديم القروض للسودان. كما ساهمت العلاقات في المساعدة في تسهيل التفاوض لمعالجة الديون الخارجية من خلال المبادرات المختلفة المطروحة. وبالرغم من أهمية هذه العلاقة واعتبارها معبراً للعلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والحصول على المنح والقروض والمساعدات الفنية. إلا أن السياسات والبرامج التي ينظمها ويشرف عليها الصندوق لا تأتي دائماً بالنتائج والأهداف الموضوعة. مما يتوجب على السودان وضع الخطط والسياسات والبرامج التي تلائم أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. مع العمل على إيجاد الاستراتيجيات والآليات التي تساعد على التواصل والحفاظ على تلك العلاقة والاعتماد على السياسات والبرامج الذاتية بقدر الإمكان لتجاوز أي مصاعب اقتصادية محتملة والسعي مع الدول النامية والصديقة والمجموعة التي ينتمي إليها السودان في صندوق النقد الدولي لتعظيم وتفعيل دورها من أجل تحقيق المزيد من العدالة والكفاءة في إدارة وتوزيع الموارد المالية وزيادة موقف قوتها التصويتية لتحسين مقدرتها التفاوضية في الصندوق. مما قد يمكنها من الاشتراك في صناعة القرار على المستوى الدولي. الأمر الذي قد يساهم في تحقيق العدالة وضمان القيمة الحقيقية للعملات والأرصدة والاحتياطات وزيادة نصيبها من السيولة الدولية ومن حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق.

المصادر والمراجع:

- 1/ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لعدة سنوات.
- 2/ إحصاءات إدارة البحوث والإحصاء - القطاع الخارجي.
- 3/ إحصاءات وحدة الدين الخارجي - بنك السودان المركزي.
- 4/ تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.
- 5/ إدارة النقد الأجنبي - بنك السودان المركزي.
- 6/ موقع صندوق النقد الدولي على شبكة المعلومات الدولية.

مقدمة:

شهد الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2005- 2007) تغيرات متسارعة ومتنامية في كثير من المؤشرات الاقتصادية كمعدل التضخم وسعر الصرف والناج المحلي الإجمالي وعرض النقود. الأمر الذي أدى لزيادة الاهتمام بهذه المؤشرات والوقوف على أدائها وعلاقاتها المتبادلة ومن ثم استهداف تحقيق مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين معدل التضخم وعرض النقود والمؤثرات الأخرى. وافترضت ضعف اثر الزيادة في كمية وحجم النقود على التضخم، وأن من أهم العوامل التي تؤثر على معدل التضخم في السودان التغيرات التي تحدث في سعر الصرف والتغيرات في الطلب الكلي. وقد تم استعراض آراء المدارس الاقتصادية المختلفة حول العلاقة بين معدل التضخم وعرض النقود. كما تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بتحليل معادلة الانحدار.

العلاقة بين التضخم وعرض النقود في المدارس

الاقتصادية المختلفة:

هنالك اختلاف بين المدارس في تعريف التضخم، فأصحاب المدرسة الكلاسيكية يشيرون إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب. وقد تم استخدام نظرية Fisher "فيشر" والتي تتخلص في المعادلة التالية:

$$MV = PY$$

أي أن المستوى العام للأسعار* حجم الناج = كمية النقود * سرعة دورانه. ثم جاء اقتصاديو مدرسة كمبرج فطوروا النظرية الكلاسيكية التي تفيد أن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود. ويتناسب عكسياً مع حجم الناج ومعدل الطلب على النقود. وتقوم الفرضية الأساسية لهذه النظرية على ثبات حجم الناج أي وجود الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل في المدى القصير. وقد أوضح كينز أن النظرية الكمية للنقود لا تعتبر صحيحة إلا بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل. ولكن هذا المستوى الكامل للتوظيف يمثل حالة خاصة قد يتعذر وصول الاقتصاد إليها. بل أنه من المؤكد عدم بقاء التوظيف عند مستوى التشغيل

العلاقة بين التضخم وعرض النقود خلال الفترة من (2005 يوليو 2007)

مجدي الامين نورين

إدارة البحوث والإحصاء

الكامل إذا ما فرض ووصل إليه.

ويرى كينز أن زيادة كمية النقود، تؤدي قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل إلى نتيجتين: تتمثل الأولى في زيادة حجم التشغيل، والثانية في ارتفاع الأسعار في بعض فروع النشاط الاقتصادي فقط، أي أن ارتفاع مستوى الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود. وهذا هو الفرق الجوهرى بين النظرية الحديثة والنظرية التقليدية في تفسير آثار الزيادة في كمية النقود على قيمتها (عند مستوى التشغيل الكامل تكون جميع الموارد الإنتاجية موظفة، ولابد أن يستتبع زيادة الطلب عليها ارتفاع في أسعارها)، فإذا كانت القوة العاملة موظفة جميعاً، فإن الطلب الإضافي عليهم سوف يزيد الأجور. وبالمثل فإن الموارد الإنتاجية سوف ترتفع أسعارها، يعني هذا أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة ماثلة في الأسعار عند مستوى التوظيف الكامل. وفي هذا تتفق النظرية الحديثة مع النظرية الكمية حيث أن كمية النقود تؤثر تأثيراً مباشراً ومتساوياً على مستوى الأسعار وبالتالي على قيمة النقود.

أما المدرسة الماركسية فقد شددت على تحديد حركة أسعار السلع والخدمات، أي أن ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث التضخم، وهذا يرغب فيه أصحاب رؤوس الأموال دائماً، بحيث يكون الهدف هو زيادة الأرباح من خلال رفع أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

ينظر للتضخم في الإسلام على أنه معوقاً لقيام النقود بوظائفها وبالأخص اعتبارها مقياس للقيم ومخزناً للثروة، فالتضخم يؤدي إلى عدم ثبات واستقرار قيمة النقود، وبالتالي يؤدي إلى اختلال هذه الوظائف، ولذا فقد حرصت الشريعة الإسلامية على تحقيق الثبات والاستقرار في قيمة النقود لتؤدي وظائفها على أكمل وجه مما يعنى تحقيق العدل بالوفاء بالكيل والميزان والقسط الذي دعت له الشريعة الإسلامية.

لقد أشرنا إلى أن الدولة تلجأ إلى زيادة الإصدار النقدي من الزاوية المالية لتغطية الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات المتحصلة، ونظراً لاتصافها بالسهولة واليسر في الإجراءات قياساً بالضرائب والرسوم وأمثالاً في إحداث مزيداً

من النمو والتوسع وبالذات في حالات الركود الاقتصادي. عليه فإن الدول تلجأ إلى عملية موازنة بواسطة هذه السياسة.. وفي إطار الاقتصاد الإسلامي خاصة عندما يطبق تطبيقاً فعالاً في مختلف جوانبه لا يوجد حاجة ملحة للالتجاء إلى هذه الأداة.

يمثل عرض النقود ترجمة للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع لذا فإن زيادة عرض النقود يجب ألا يكون إلا لأسباب اقتصادية فعلية، حتى لا تؤدي هذه الزيادة إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر⁽¹⁾. لذا فإن عرض النقود (المؤشر الأساسي في السياسة النقدية) يجب أن يتم التحكم فيه فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة حتى يضمن استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار ليساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة⁽²⁾. وقد اعتبر البعض أن الدولة إذا قامت بإصدار كمية من النقود عن طريق الاستدانة المباشرة أو غير المباشرة من البنك المركزي وبدون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج أو زيادة في الطلب على كمية النقود لسد حاجة الناس في التداول بخساً وتطفيفاً وإن كان الفاعل ولي أمر المسلمين لما في ذلك من إضرار بالمسلمين وأكل أموالهم بينهم بالباطل.

وقد فرق الاقتصاد الإسلامي بين التوسع النقدي والتمويل التضخمي، حيث يقصد بالتوسع النقدي المحافظة على مستوى عرض النقود ليتناسب مع نسبة النمو في الإنتاج القومي الإجمالي. وعليه فإن من مهام البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي العمل على تحقيق استقرار قيمة النقد عن طريق عرضها لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات في المجتمع. وفي بعض الحالات تقوم الدولة بزيادة عرض النقود بمعدل أكبر من نسبة النمو في الإنتاج القومي على أن يتم هذا التوسع بصورة تدريجية وعلى مراحل متتالية تتسم بالبطء والتدرج، وهذا سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار نتيجة لتحقيق نسبة أكبر من الربح

1- محمد عبد المنعم: الاقتصاد الإسلامي، ج4، ص346، ط1، دار البيان، جدة ط1، 1985م.

2- نجاة الله صديق: المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، بحث من كتاب الإدارة المالية في الإسلام، ج1، (م.س)، ص41-42.



التطور في أداء المؤشرات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1989 - 2004):

شهدت هذه الفترة تغيراً في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك لتأثرها بالتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. ومن تلك التغيرات ارتفاع معدل التضخم وانخفاضه. نسبة لتبنى وتنفيذ عدد من السياسات والبرامج وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية. وفيما يلي ملخص لأهم التطورات خلال هذه الفترة:

- الفترة الأولى: (1989 - 1991):

شهدت هذه الفترة تطبيق بعض السياسات الاقتصادية للتحكم في إدارة السياسة المالية والنقدية والإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية. أهمها تعديل الهيكل الراتبى. رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى لىواكب الزيادة في معدلات التضخم. وقد أدت هذه السياسات إلى ارتفاع في سعر الصرف الرسمي حيث تراوح ما بين 75 % و 117 % خلال الفترة وكذلك تراوحت أسعار الصرف ما بين 4.5 جنيه للدولار و 100 جنيه للدولار.

والذي يكون في ظل ارتفاع الأسعار بدرجة أكبر من الحالات المتحققة في ظل ثبات واستقرار للأسعار. فالسياسة الاقتصادية في الإسلام تسعى إلى تحقيق الاستقرار السعري تفادياً لآثاره الاجتماعية والاقتصادية السالبة. يعتبر الاستقرار السعري منظماً ومرشداً للموازنة بين الاستثمارات والمخدرات⁽³⁾. والاستقرار السعري يعتبر من أهم عناصر الاستقرار الاقتصادي والذي يهدف إلى تجنب المجتمع لآثار السالبة لحالتى الانكماش والتضخم. ومن مؤشرات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحقيق أكبر نسبة من العمالة مع نسبة الارتفاع في الأسعار. أما في الإسلام فالاستقرار الاقتصادي يتحقق بتعادل الأسواق الثلاثة- العمل. والسلع والخدمات. والمال. ويرى التقليديون أن الاستقرار الاقتصادي يحدث بتحقيق التوظيف الكامل أما كينز فيرى أنه يحدث بتعادل الطلب والعرض مع الوصول إلى الأسعار التوازنية لكل من السلع والخدمات في جميع الأسواق وفي نفس الوقت.

3- المرجع السابق

الجدول (1)

معدلات التضخم ومعدلات النمو في عرض النقود
وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه
خلال الفترة (1989 - 1992)

السنوات	معدل التضخم	معدل نمو عرض النقود	سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي
1989	75.3	59.8	11.3	4.5
1990	67	39.4	11.3	4.5
1991	123	66.5	30	15
1992	117	168.7	143	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه أن هناك تناغم كبير بين معدلات التضخم ومعدلات نمو عرض النقود وسعر الصرف خلال تلك الفترة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تلك المؤشرات. وأيضاً قد يعزى ارتفاع معدل

التضخم لارتفاع التكاليف (Cost Push Inflation). حيث إن الزيادة في الأسعار ناجمة عن تغير الظروف المحيطة بعرض السلعة وليس الطلب عليها كنقص المواد الخام أو ارتفاع أسعارها. ارتفاع الأجور. ارتفاع أسعار الواردات. ومدخلات الإنتاج ووجود الطاقات العاطلة وانخفاض الإنتاجية.

- الفترة الثانية : (1992 - 1996):

شهدت هذه الفترة بداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992 لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في تحرير أسعار السلع. بإلغاء الدعم عن بعضها كالسكر والدقيق والمواد البترولية. ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم وأصبحت لا تتناسب مع مستويات الدخل والزيادة الكبيرة في تكاليف المعيشة. واثّر ذلك سلباً على مستوى التوظيف والإنتاج ومعدلات التضخم. ولتخفيف الآثار السالبة لارتفاع معدلات التضخم على تكاليف المعيشة. تم إنشاء بعض الصناديق الاجتماعية. لتوفير الدعم للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدودة.

الجدول (2)

معدلات التضخم ومعدلات النمو في عرض النقود
و أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه
خلال الفترة (1996-1992)

السنوات	معدلات التضخم	معدل نمو عرض النقود	سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي
1992	117	168.7	143	100
1993	101.3	89.7	335	215
1994	115.4	50.9	525	315
1995	68.4	74.1	905	832
1996	132.7	65.2	1795	1460

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه ارتفاع معدلات التضخم وقد يعزى ذلك لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني أي تدهور قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار. وكذلك ارتفاع عرض النقود. حيث يتضح أن هناك علاقة موجبة بين عرض النقود ومعدل التضخم باستثناء العام 1994م.

الفترة الثالثة: (1997 - 2004):

شهدت هذه الفترة انخفاض في معدلات التضخم وقد يعزى ذلك إلى نجاح السياسات الاقتصادية التي هدفت إلى خفض الأنفاق الحكومي. تقليل الاستدانة من الجهاز

المصرفي واستقرار سعر الصرف. أدت هذه السياسات إلى استقرار أسعار السلع والخدمات في الفترة المذكورة. حيث يؤثر الإنفاق الحكومي تأثيراً مباشراً على مستوى وتركيب كل من الطلب الكلي والتضخم. كما تؤثر في التضخم أيضاً الطريقة المستخدمة لتمويل عجز الموازنة. حيث إن أكثر حالات التضخم ناجمة عن تمويل عجز الموازنة عن طريق الاستدانة من البنك المركزي.

الجدول (3)

معدلات التضخم ومعدلات النمو في عرض النقود
و أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه
خلال الفترة (2004-1997)

السنوات	معدلات التضخم (%)	معدل نمو عرض النقود (%)	سعر الصرف الرسمي بالدينار
1997	47.7	37	1712
1998	17.1	29.6	2370
1999	16	24.6	2580
2000	8	34.4	2560
2001	4.9	24.7	2560
2002	8.3	30.3	2570
2003	7.7	31.8	2600
2004	8.5	30.6	2580

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

β1، β2، β3 هي المعاملات المستهدف تقديرها.
u: يشكل المتغير العشوائي.

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن العلاقة موجبة بين التضخم وعرض النقود وتمويل البنك المركزي لعجز الموازنة وسعر الصرف الاسمي. وباستخدام البيانات الشهرية للمتغيرات المذكورة خلال الفترة يناير 2005 حتى يوليو 2007، وبعد استبعاد الناتج المحلي الإجمالي من متغيرات النموذج رغم انه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في التضخم وذلك لعدم توفر بياناته شهرياً. وأيضاً تم استبعاد ثابت النموذج لعدم فاعليته وعدم تأثيره على التحليل. وبعد إعادة تقدير حد الخطأ باستخدام المتوسطات المتحركة (MA) من الدرجة الأولى لتفادي الارتباط بين أخطاء المتغيرات المستقلة. يمكن توضيح نتائج التحليل كما يلي:

$$\pi = 0.01MS + 0.04EX - 0.23AS + 0.76 MA(1) \\ t(2.14) (2.23) (-2001) (5.62)$$

$$R^2 = 57\% \quad R^{-2} = 52\% \\ S.E = 2.63 \quad DW = 1.9$$

يلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 52 % من التغيرات التي تمت في معدل التضخم خلال الفترة (يناير 2005 - يوليو 2007)، كما تشير قيمة معامل التحديد R^{-2} ، وذلك بمعنوية عالية جداً للاختبار الفردي كما تشير قيم t - الاحتمالية، دون الإشارة إلى وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء المتغيرات المستقلة كما توضح قيمة (Durbin Watson) وهي 1.9. وبحساب قيم المعاملات المعيارية يلاحظ أن التغيرات في سعر الصرف تعتبر من أهم المتغيرات المستقلة التي تفسر التغير في معدل التضخم.

وقد يعزى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج لاستبعاد متغير الناتج المحلي الإجمالي (العدم توفر بياناته شهرياً). ويرى البعض أن له دور كبير في تفسير التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار. كذلك فإن تأثير التغير في عرض النقود على التضخم قد يستغرق بعض الوقت (Time Lag).

يتضح من الجدول رقم (3) أعلاه أن الفترة من 1997م إلى النصف الأول من 2004 شهدت انخفاض في معدلات التضخم. وقد يعزى ذلك لاستقرار السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها. حيث انخفض معدل التضخم من حوالي 48 % إلى 8.5% وتدهور سعر الصرف من 171 دينار إلى 258 دينار خلال عامي 1997 و 2004 على التوالي.

العلاقة بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة (2005 - يوليو 2007):

لدراسة أثر التغير في عرض النقود على التضخم في السودان في الفترة من يناير 2005 إلى يوليو 2007، تم استخدام المنهج التحليلي و الوصفي لتحديد العوامل المؤثرة على التضخم وقياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على التضخم خلال الفترة المذكورة. وذلك من خلال معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression Equation) وتحديد درجة الارتباط (Correlation). باستخدام بيانات عرض النقود وسعر الصرف والمالية العامة (الإيرادات والمصروفات) والتمويل المؤقت للحكومة، كمتغيرات مستقلة، بينما يمثل التضخم المتغير التابع.

تم إضافة سعر الصرف لمتغيرات النموذج لمعرفة أثر انتقال التغيرات التي تحدث فيه على الأسعار المحلية (Exchange rate Pass-Through)، حيث إن هذا الأثر يتوقع أن يكون كبيراً، خاصة في الدول النامية مثل السودان نسبة لطبيعة صادراتها الأولية والاعتماد على استيراد مدخلات ووسائل الإنتاج. إضافة إلى ضعف مستوى الدخل. استخدمت المعادلة التالية لقياس تأثير سعر الصرف وتمويل عجز الموازنة ومعدل نمو عرض النقود على معدل التضخم:

$$\pi = \beta_1 MS + \beta_2 EX + \beta_3 DF + u$$

حيث أن:

π : معدل التضخم

MS : عرض النقود

DF : تمويل البنك المركزي لعجز الموازنة

EX : سعر الصرف الاسمي

النتائج والخلاصة:

- من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل النموذج هو ضعف أثر التغيرات التي تحدث في عرض النقود على التغير في معدل التضخم وان التغير الذي يحدث في معدل التضخم قد يعزى لعوامل أخرى أهمها تغير سعر الصرف حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف وبالتالي على أسعار السلع المستوردة (Imported Goods).
- وتتأثر الأسعار المحلية للسلع المستوردة بالتغيرات في أسعار الصرف. حيث يلاحظ أن اغلب السلع المكونة للسلة التي يحسب على أساسها الرقم القياسي للمستهلك أو المنتج هي عبارة عن سلع مستوردة. كذلك فإن التغيرات في أسعار البترول تؤثر على الأسعار عن طريق التأثير على الدخل والثروات. وبالتالي زيادة الطلب الكلي. كما يمكن

تفسير عدم التناسب بين معدل التضخم وعرض النقود أي ضعف العلاقة بينهما أو عدم وجودها لأن عرض النقود لا يفي بمتطلبات تحريك النشاط الاقتصادي.

- كذلك توصلت الدراسة إلى عدم دقة الأرقام القياسية ومعدلات التضخم المعمول بها. حيث يتم قياس التضخم في السودان على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI). والذي يقوم بقياس التغير في سلة من السلع والخدمات التي تتمتع بثبات في كميتها وجودتها. ولكن هنالك ملاحظة يجب أخذها في الاعتبار وهي أن الوزن النسبي لبعض البنود أصبح غير ملائم في الوقت الحاضر. كما وأن هذا الرقم يغطي تبعاً لآخر دراسة أعدها الجهاز المركزي للإحصاء لميزانية أسرة (Household Survey) في السودان للعام 1980/79. عدد 173 سلعة. وبالرغم من أهمية



سنوياً لتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف وعرض النقود المستهدف ومعدل التضخم المستهدف.

- يجب أن يرتبط التوسع النقدي بمؤشرات التوسع في الاقتصاد القومي فإذا وجد حاجة إلى مزيد من كمية النقود لتتجاوب مع التوسع في المبادلات والأنشطة الاقتصادية فإن للدولة الحق في إصدار كمية النقود اللازمة. وهذا لا يعتبر تمويلاً تضخيمياً بل نمواً في عرض النقود يتناسب مع نمو الأنشطة الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

- 1- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي (الأعوام 1992 حتى 2006)
- 2- محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي، ج4، ص346، ط1، دار البيان، جدة ط1، 1985م.
- 3- بدر الدين عبدالرحيم إبراهيم: أحقاً كان التوسع في الكتلة النقدية سبباً في التضخم، المصرفي، العدد 2، مارس 1995.
- 4- حجة الله صديق: المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، بحث من كتاب الإدارة المالية في الإسلام، ج1، (م.س)، 2001.
- 5- زكي رمزي: مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1979.
- 6- عمر شبرا : النقود والمصارف في النظام الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج4، السنة الرابعة، 1985.
- 7- صالح، عبد المحسن مصطفى: السياسة المالية والنقدية في السودان: تجربة الماضي ورؤية المستقبل، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم 1986
- 8- محمد بن عبد الله الشيباني : مالية الدولة على ضوء الشريعة، 1999.

هذه السلع، لكنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من عدد السلع والخدمات المستهلكة اليوم بواسطة القطاع العائلي حيث لا تغطي هذه الدراسة عدد كبير من أنواع السلع الغذائية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية ومشتريات القطاع العائلي من الأجهزة الإلكترونية واستهلاك أجهزة الاتصال التي ظهرت في الآونة الأخيرة. وبالتالي لابد من إعادة مسح لميزانية الأسرة (household survey) للتأكد من دقة حساب الرقم القياسي للمستهلك وبالتالي معدل التضخم.

- وأيضاً خلصت الدراسة إلى إن ظاهرة إرتفاع الأسعار والتضخم في السودان ظاهرة بالغة التعقيد سواءاً كان ذلك في قياس العوامل الكمية والنظرية أو تأثيرها على حركة الأسعار.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتفعيل دور الجهاز المركزي للإحصاء بحيث توفر له كل الإمكانيات المادية والفنية لحساب الأرقام القياسية ومعدلات التضخم. وذلك بغرض الحصول على مؤشرات حقيقية تساعد في دعم اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية ورسم الخطط الاستراتيجية للتنمية.
- إصلاح الاختلالات في البنية الهيكلية للقطاعات الاقتصادية، خاصة الاختلال الواضح في تصاعد معدلات نمو القطاع الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية لتصحيح التشوهات في المؤشرات الاقتصادية المختلفة.
- توخي الدقة في إعداد ونشر البيانات والمعلومات التي تصدر من الجهات المختلفة وذلك بالتنسيق بينها فيما يتعلق بإعداد ونشر بيانات الاقتصاد الكلي لزيادة درجة مصداقيتها والاعتماد عليها. (credibility and reliability)
- ضرورة ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية وفقاً لنموذج الاقتصاد الكلي الذي يعد



مقدمة:

ارتبطت أهمية المالية العامة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي. فكلما تنامي دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي في شتي أشكاله كلما ازدادت أهمية آليات المالية العامة في شقيها الإيرادي والانفاقي. وفي اقتصاد تتحكم الدولة في غالب نشاطاته يكون للمالية العامة دوراً كبيراً في تحديد مستويات البطالة، التضخم، النمو، والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. رغم أن هذه الأهمية قد تقلل دور الحكومة في الاقتصاديات الحرة، إلا أن نشاط الحكومة الانفاقي والإيرادي يبقى مهماً في تشكيل اتجاهات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهناك مجموعة من القوانين والمناهج والإجراءات التي تحكم عمليات إعداد، ومراجعة وإجازة الموازنة بواسطة السلطة التشريعية. لعل التركيز في أدبيات المالية العامة انحصر في التأثير الكمي لنشاط الحكومة علي الاقتصاد فيما يتعلق بالنشاط الانفاقي والإيرادي والعجز (الإيرادات ناقصاً المنصرفات) واثّر ذلك علي الاقتصاد. منظور أكثر اتساعاً من دور العجز الكمي قد يستصحب الأبعاد المؤسسية المؤطرة للعجز الكمي مثل

تمويل العجز المالي بالإشارة إلى تجربة السودان

د. أحمد أبو بكر علي
كلية الاقتصاد / جامعة الخرطوم

طبيعة وفعالية القوانين الدستورية التي يمكن تطبيقها لتقييد حجم العجز المالي، القوانين الإجرائية المصاحبة لإعداد وتفصيل الموازنة، ونوعية وفعالية القوانين التي تساعد علي المزيد من شفافية الموازنة في مراحل إعدادها وإجازتها وتنفيذها.

يستعرض المقال المفاهيم المختلفة للعجز المالي وتعريف للقطاع العام أو الحكومي ونوع العمليات المضمنة في قياس العجز المالي نسبة لأهمية ذلك في وضع وتنفيذ ومتابعة برامج إصلاح الاقتصاد الكلي. وأيضاً يتناول المقال بعض الإشكالات التطبيقية في حساب العجز المالي مثل الاستدانة الخارجية والداخلية والتمويل التضخمي. ويختتم المقال باقتراح منهج عام للمفاضلة بين الإشكال المختلفة كخيارات تمويل العجز وأثرها علي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وصف للمفاهيم المختلفة للعجز المالي:

أحد الأساليب التحليلية لفهم العجز المالي هو قيد الموازنة الحكومية (government budget constraint). في صورته البسيطة يفترض هذا الأسلوب أن العجز يُمول بإصدار السندات أو الصكوك، الاستدانة من الخارج، أو الاستدانة من البنك المركزي. يمكن وصف ذلك بالمعادلة التعريفية للموازنة الموحدة (the consolidated budget identity):

$$\Delta L + \Delta B + E\Delta F^g = (G - T) + iB + i^*F^g + i_c L \quad (1)$$

حيث:

L الرصيد الاسمي لقروض البنك المركزي،

B الدين القومي بالعملة المحلية،

F^g الدين الخارجي بالعملة الأجنبية،

G الإنفاق الحكومي،

T الإيراد الضريبي،

E سعر الصرف،

i معدّل الفائدة أو تكلفة رأس المال للدين الداخلي،

i^{*} معدّل الفائدة أو تكلفة الوحدة الواحدة من الدين الخارجي، و

i^c الفائدة علي قروض البنك المركزي.

هذا الإطار المبسط يستبعد الإيراد غير الضريبي (إيراد بترولي، بيع مؤسسات القطاع العام) كما يستبعد المنح الخارجية. الجانب الأيمن من المعادلة يعطي مكونات عجز الموازنة (الإنفاق، الإيراد الضريبي، مديونية الفائدة أو دفعيات الفائدة أو خدمة الدين الداخلي والخارجي). الجانب الأيسر يعطي مصادر تمويل هذا

العجز. يشير قيد الموازنة الحكومي إلى أن العجز المالي يُمول إمّا بزيادة الدين الداخلي (ΔB) بإصدار صكوك وسندات مثلاً، أو بزيادة الدين الخارجي (EΔF^g) أو الاستدانة من البنك المركزي (ΔL).

يمكن تعريف قائمة المركز المالي للبنك المركزي (the central bank balance sheet) كالآتي:

$$M = L + ER - \eta \quad (2)$$

حيث M الرصيد النقدي (العملة لدي الجمهور وأرصدة البنوك التجارية)، L الأرصدة من العملة المحلية، R الأرصدة من العملة الأجنبية، η أرباح البنك المركزي (القيمة الصافية أو الفرق بين أصول البنك المركزي (L+ER) وخصوم البنك المركزي (M). أرباح البنك المركزي يمكن تمثيلها بالفائدة أو العائد علي القروض الممنوحة للحكومة (إذا كانت الحكومة تدفع خدمة لمثل هذا الدين)، العائد علي الأرصدة الأجنبية، العائد الرأسمالي لإعادة تقييم الأرصدة أو الأصول ΔER. في غياب تكلفة التشغيل، التغير في الأرباح هو زيادة القيمة الصافية (net worth) للبنك المركزي. القيمة الصافية أيضاً تتأثر بالعائد الرأسمالي المحدث نتيجة لندهور سعر الصرف:

$$\Delta \eta = i^*ER + i_c L + \Delta ER \quad (3)$$

للتبسيط افترض أن العائد علي الأرصدة يساوي الفائدة المدفوعة لخدمة القروض الأجنبية.

بتعريف الدين الحكومي الخارجي الصافي بـ $F = F^g - R$ نحصل علي

$$\Delta M + \Delta B + E\Delta F^* = G - T + iB + i^*EF^* \quad (4)$$

المعادلة (4) تُعطي القيد الحكومي، ويمكن استخدامها لاشتقاق مفاهيم متعددة لعجز الموازنة:

(i) العجز المالي الأولي (primary, noninterest): تستبعد الموازنة الأولية دفعيات خدمة الديون الداخلية والخارجية و تنبّع أهميتها من استخدامها في تحليل استدامة العجز الحكومي Government deficit sustainability واتساق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويمكن التعبير عن هذا العجز كالآتي:

$$D = G - T \quad (5)$$

أو في صورته المحفّضة

$$d = \frac{D}{P} = g - t \quad (5')$$

حيث p المستوى العام للأسعار.

(ii) العجز المالي التقليدي: هذا يساوي العجز الابتدائي زائداً مدفوعات خدمة الدين الداخلي والخارجي للقطاع العام. ويمكن التعبير عن هذا العجز على النحو الآتي:

$$D = G - T + iB + i^* EF^* \quad (6)$$

أو في صورته المحفّضة:

$$d = \frac{D}{p} = g - t + i \left(\frac{B}{p} \right) + i^* \left(\frac{EF^*}{P} \right) \quad (6')$$

(iii) عجز الموازنة العملي. المعدل للتضخم: العجز المالي العملي يستبعد من العجز المالي التقليدي المكوّن التضخمي في دفعيات خدمة الدين الداخلي أو المحلي ولذلك يستخدم تكلفة الدين الحقيقية $(i - \pi)$.

المبرر لهذا التعديل هو أن دفعيات خدمة الدين المحدثة بسبب التضخم شبيهة بدفعيات استهلاك الدين (amortisation) من حيث تأثيرها على الاقتصاد بمعنى أنها لا تمثل دخل "جديد" لحاملي الأصول ويعاد استثمارها في السندات الحكومية وبذلك لا تؤثر على الإنفاق الإجمالي الحقيقي. يمكن اعتبار العجز المالي العملي مقياس تقريبي لحجم العجز الذي تواجهه الحكومة عند معدّل تضخم يساوي صفر. يمكن التعبير عن هذا العجز كالآتي:

$$D = G - T + (i - \pi)B + i^* EF^* \quad (7)$$

أو في صورته المحفّضة:

$$d = \frac{D}{P} = g - t + (i - \pi) \left(\frac{B}{P} \right) + i^* \left(\frac{EF^*}{P} \right) \quad (7')$$

حيث π معدّل التضخم المحلي وافترض أن معدّل التضخم العالمي يساوي صفر.

بعض الإشكالات المنهجية في قياس العجز المالي:

يتضمن قياس عجز الموازنة في الدول النامية بعض الاشكالات المنهجية والتطبيقية. مثلاً، العجز التقليدي يمكن قياسه على أساس نقدي (cash basis) أو تراكمي (accruals basis). في الحالة الأولى، يكون العجز ببساطة الفرق بين تدفق الإنفاق النقدي الكلي والإيرادات المالية. في الحالة الثانية، يعطي حساب العجز اعتباراً لمتأخرات أو تراكم تدفقات الدخل والإنفاق مع عدم الأخذ في الاعتبار تضمّن هذه التراكمات دفعيات نقدية أو لا. وتراكم متأخرات الدفعيات ومتأخرات الإيراد تؤدي إلى مستويات أعلى من العجز إذا تم حساب العجز على أساس تراكمي مقارنة بحساب العجز على أساس نقدي. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بحساب العجز تظهر في الدول التي فيها تحكّم واضح على معدلات الفائدة (أو تكلفة الاستدانة عموماً) والأسعار الأساسية. في هذه الظروف وبحكم أن العجز يحسب اعتماداً على الأسعار الحكومية يعطي حساب العجز تقديراً متدنياً للعجز الحقيقي. الحل المناسب هو تحديد سعر "ظل" shadow price للسلع والخدمات التي تخضع أسعارها للتنظيم الحكومي (أي تحدد الحكومة أسعار هذه السلع والخدمات إدارياً). لكن تحديد أسعار الظل ليس دائماً سهلاً. وكثيراً ما يكون عرضة للإشكالات النظرية والتطبيقية. مثلاً، في وجود أسواق رأسمال غير رسمية تقدير دفعيات الفائدة على الدين المحلي اعتماداً على معدّل الفائدة الإداري (الأقل) يؤدي إلى إظهار العجز بمستوي أقل عما إذا استخدم معدّل الفائدة الذي يحدده السوق وفقاً لقانون العرض والطلب. لكن إذا ما اشتمل معدّل الفائدة غير الرسمي على مكوّن مخاطرة (risk premium) كبير بسبب الاحتمال العالي لعدم قدرة المقترضين على استرداد الدين يؤدي حساب العجز في هذه الحالة إلى تقديرات كبيرة إذا كانت مخاطرة عدم رد الدين الحكومي قليلة.

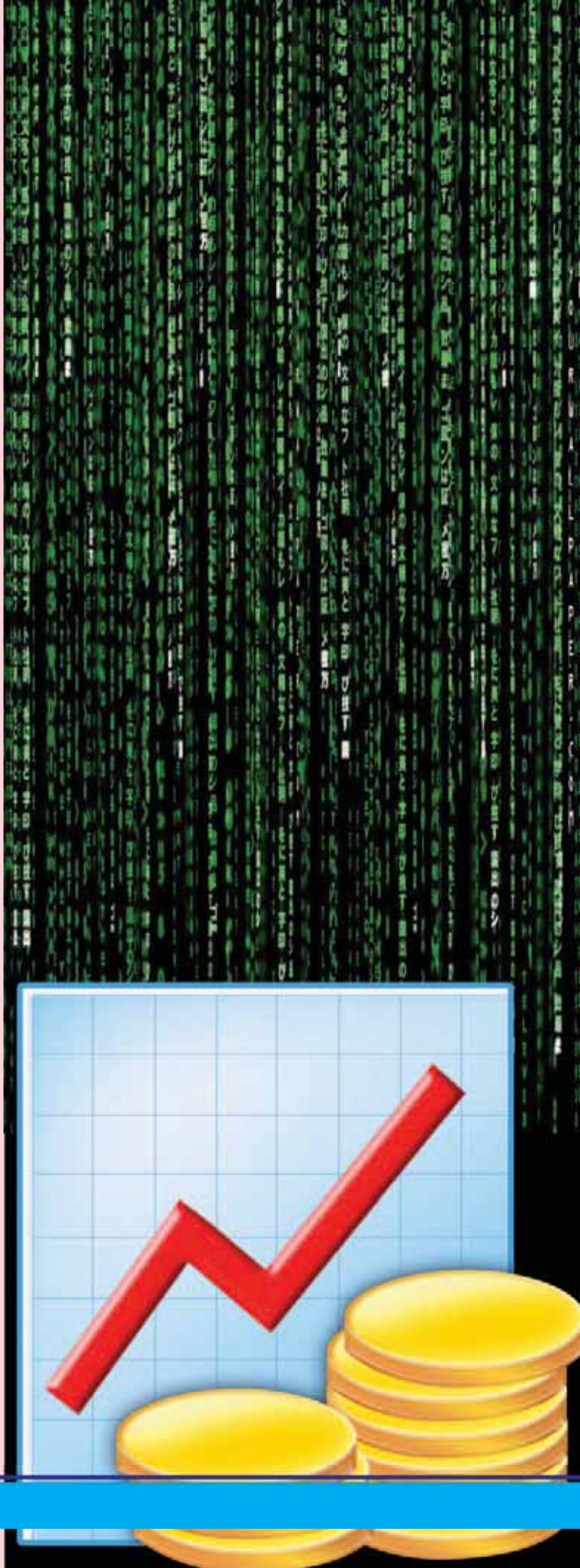
أيضاً في الواقع التطبيقي يكون من الصعب تحديد تغطية ذات معنى اقتصادي للقطاع العام بمعنى إعداد موازنة موحدة لمؤسسات القطاع الحكومي تأخذ في الاعتبار مجمل العمليات التي تنفذها المؤسسات الحكومية المختلفة. في هذا الخصوص يمكن الإشارة بصورة محددة إلى عمليات البنك المركزي وكيفية معاملتها في موازنة حكومية موحدة. تمارس البنوك المركزية في كثير من الدول عمليات شبه مالية "quasi-fiscal operations" مثل فرض الضرائب الضمنية (من خلال نظام سعر الصرف).

أو من خلال فرض متطلبات أرصدة غير مكافأ عليها). إدارة برامج الدعم الحكومي. خدمة الدين والتحويلات. توفير القروض التفضيلية. والقروض الطارئة للقطاع المصرفي أو الصناعة التي تواجه مشاكل في السيولة والإيفاء (solvency). هذه العمليات شبه المالية قد تؤدي إلى خسائر في موازنة البنوك المركزية.² باعتبار أن هذه العمليات شبه المالية مشابهة لنشاطات الموازنة المختلفة يكون من الأفضل تضمينها في مقياس شامل للميزان المالي للقطاع الحكومي. استخدام عجز القطاع الحكومي غير المالي والذي قد يستبعد العوائد والخسائر للبنك المركزي والوحدات الحكومية المالية الأخرى قد يعطي صورة مشوهة وناقصة للوضع المالي.

في الواقع التطبيقي يؤدي فصل العمليات النقدية وشبه المالية للبنك المركزي إلى إشكالات منهجية عديدة مثل كيفية معاملة الفوائد والخسائر الرأسمالية الناجمة عن التغير في التقييم - مثلاً الناجمة عن تأثير التذبذب في سعر الصرف علي القيمة الصافية للأصول الأجنبية بالعملة المحلية - أو الطريقة المثلى لتقدير النشاطات شبه المالية المنفذة خارج حساب البنك المركزي للأرباح والخسائر. النظام المعمول به هو أنه عندما يحقق البنك المركزي أرباحاً يقوم بتحويل جزء مقدّر منها إلى الحكومة. لكن يقوم بالسحب علي الأرصدة أو (أو طبع نقود) عندما تكون هنالك خسائر بدلاً من الحصول علي تحويل من الحكومة لتغطية كل أو جزء من الخسائر. هذا النظام المحاسبي غير المتماثل قد يؤدي إلى حساب غير دقيق للعجز المالي إذا كانت خسائر البنك المركزي كبيرة. التماثل في معاملة أرباح وخسائر البنك المركزي ضرورية. لذلك كل خسائر البنك المركزي يجب تضمينها في الحسابات الحكومية حتى يتسنى حساب العجز الحكومي بصورة دقيقة.

تمويل العجز عن طريق الاستدانة الخارجية والداخلية:

تلجأ الحكومة أحياناً إلى تمويل العجز المالي بالاستدانة الخارجية في شكل قروض أجنبية وتتعدد مصادرها من مؤسسات إقراض خاصة. وريحية ومؤسسات تمويل عالمية غير ربحية (البنك الدولي) ودول وحكومات. وعموماً يمكن تقسيمها إلى قروض تفضيلية وقروض غير تفضيلية أو تجارية (concessional and nonconcessional loans). القروض التفضيلية تُمنح عادة بمعدلات فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق العالمي



الأوراق المالية (شهم، شهامة، سندات، صكوك)، ومن الناحية المنهجية لا تختلف الاستدانة الداخلية عن الخارجية من حيث آثارها الاقتصادية، حيث يمثلان التزامات مالية مستقبلية يجب علي الحكومة إيفائها. وإصدار الصكوك والسندات يمثل التزاماً علي الحكومة بطريقتين: الأولى تقوم الحكومة بدفع فوائد أو عائد مالي لحاملي هذه الأوراق بصورة منتظمة (نصف سنوية، أو سنوية) نظير حصول الحكومة علي خدمات رأس المال (بيع الأوراق المالية للجمهور، أو البنوك التجارية والحصول علي ثمنها والذي يمثل التمويل بالنسبة للحكومة). والثانية يجب علي الحكومة أن تفي بشراء الأوراق المالية متى ما حان وقت استردادها (بعض السندات تُصدر لفترات معينة مثلاً 10 سنوات، وتُرد إلى مصدريها بعد انقضاء الفترة). تحكم هذا النوع من التمويل عدة عوامل منها ضرورة وجوب وجود أسواق مالية كبيرة الحجم ومتطورة يمكن عن طريقها تداول هذه الأوراق. كذلك توفر ثقة الأفراد في الحكومة وقدرتها علي الإيفاء بالتزاماتها المالية. أيضاً يجب أن تعكس الفوائد أو معدّل العائد علي هذه الأوراق الحكومية تقييم السوق لهذه الأوراق وليس أن تُحدد الفائدة إدارياً حتى لا تخلق تشوهات في أسواق الأوراق المالية.

وبفترة سداد طويلة نسبياً عكس القروض غير التفضيلية. وبالرغم أهمية القروض الأجنبية في تمويل العجز المالي والإنفاق الحكومي خصوصاً مشاريع التنمية، إلا أن الحكومة لا تستطيع مراكمة الدين الخارجي بصورة مستمرة. لذلك في سعيها للاستدانة الخارجية تواجه الحكومة قيد موازنة بيزمني "intertemporal budget constraint" بمعنى أن الاستدانة في الوقت الحاضر تعني إنفاق أكبر علي خدمة الدين في المستقبل. التخطيط المالي لعجز الموازنة يجب أن يأخذ في الاعتبار أشكال التمويل وتداعياته في المستقبل من حيث قدرة الحكومة علي مقابلة الالتزامات المستقبلية. لذلك أي تخطيط سليم يجب أن يُقيّم العجز المستقبلي وأن يستصحب قيد الإيفاء الحكومي "public solvency constraint" في تقديراته. ويعني ذلك أن تكون الحكومة أو القطاع العام - في ظل الموارد المالية الحالية والمستقبلية - قادرة علي مقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية. ويمكن أن تستهدف السلطة المالية نسبة معينة من الدين للناتج المحلي الإجمالي. وكذلك يجب أن يشمل الفترات المستقبلية خاصة عند الحديث عن الاستدانة الخارجية، بالإضافة إلى الاستدانة من المجتمع الدولي قد تلجأ الحكومة إلى الاستدانة الداخلية بإصدار



تمويل العجز بالإصدار النقدي (seigniorage)، والضريبة التضخمية:

درج الملوك والحكام في العصور الوسطى على فرض ضريبة على إصدار العملة الذهبية بالاحتفاظ بمقدار معين من الذهب المحوّل إلى عملات معدنية، مع الاحتفاظ بحق الإصدار الحصري. مثلاً بدلاً من صهر 100 كيلو من الذهب وتحويلها إلى عملات معدنية ذهبية يقوم الملك أو الحاكم بصهر 99 كيلو وتحويلها إلى عملات والاحتفاظ بـ 1 كيلو مقابل الجهد المبذول لعملية الإصدار.

هذا الفرق سمي "Seigniorage"³ واعتبر ضريبة على إصدار العملة.

وفي عصر العملة الورقية اعتبر السنيويج الفرق بين القيمة الاسمية (face value) أو القيمة في التبادل (value-in-use) للعملة الورقية وتكلفة إنتاج هذه العملة (value-in-use). مثلاً تكلفة إنتاج العملة الورقية فئة الواحد دولار لا تزيد عن 5 سنت، هذا يعني مقدار 95 سنت من السنيويج لكل ورقة دولار مصدرة. اعتبر هذا "Seigniorage" أرباحاً للحكومة من إصدارها للعملة. بمعنى أن الحكومة "تصنع نقوداً" بصنعها للنقود.

كيف يرتبط تمويل العجز بالإصدار النقدي بالتمويل التضخمي أن التمويل بإصدار النقود؟

اعتبر السنيويج ضريبة على من يحملون أو "يشترون" النقود. بمعنى أن إصدار النقود يعني إنتاج شيء ذو قيمة عالية من شيء ذو قيمة متدنية. عند استخدام السنيويج للحصول على إيرادات مالية لتمويل الموازنة يصبح السنيويج في مقام الضريبة. تقوم الحكومة بإصدار النقود وضخها في الاقتصاد بشراء السلع والخدمات قبل أن ترتفع الأسعار. لكن بعد ضخ هذه النقود وإنفاقها في الاقتصاد يرتفع معدل التضخم بسبب الإصدار النقدي، ويكون على الجمهور إنفاق هذه الزيادة في الإصدار النقدي بعد تدني قوتها الشرائية (بسبب الزيادة في الأسعار) في الوقت الذي أنفقت فيه الحكومة هذا المقدار عند ارتفاع قوته الشرائية قبل ارتفاع الأسعار.

هذه الخسارة في القوة الشرائية هي ما يُسمى بضريبة التضخم «inflation tax». ضريبة التضخم هي الموارد الحقيقية التي تحصل عليها الحكومة بإصدار مزيداً من النقود. تلجأ الحكومات في الدول النامية كثيراً إلى التمويل عن طريق الإصدار النقدي

لقلة الادخار المحلي، وضعف الأسواق المالية، وصعوبة الحصول على القروض الأجنبية. و قد يؤدي الإصدار النقدي المتصل إلى معدلات تضخم عالية وبالتالي يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي وخسائر في الرفاه الاجتماعي.

كيفية قياس السنيويج وضريبة التضخم؟

إذا اعتبر الرصيد النقدي M ومستوى السعر P يمكن تعريف السنيويج كالآتي

$$S = \frac{\Delta M}{P} = \mu m = \Delta m + \pi m \quad (8)$$

حيث $\mu = \frac{\Delta M}{M}$ وتعطي معدل نمو الرصيد النقدي و m هي الرصيد النقدي الحقيقي $\frac{M}{P}$. التعبير الأول في المعادلة (8) يعرف السنيويج على أنه التغير في الرصيد الاسمي مخفضاً بمستوى السعر.

التعبير الثاني يعرف السنيويج على أنه حاصل ضرب معدل نمو الرصيد النقدي الاسمي والأرصدة النقدية الحقيقية لدى الجمهور.

هذا التعبير يشابه الإيراد الضريبي في المالية العامة حيث تشابه μ معدل الضريبة و m أساس الضريبة.

التعبير الثالث يعرف هذه الإيرادات على أنها حاصل جمع الزيادات في الرصيد النقدي الحقيقي (Δm) والتغير في الرصيد النقدي الحقيقي الذي يمكن حدوثه بسبب التضخم عند رصيد اسمي ثابت.

التعبير الأخير يمثل ضريبة التضخم I_{tax}

$$I_{tax} = \pi m \quad (9)$$

بحيث أن:

$$S = I_{tax} + \Delta m \quad (10)$$

من المعادلة (10) نلاحظ أن السنيويج يختلف عن ضريبة التضخم رغم شيوع استخدام المصطلحين كشيء واحد. الأشكال البيانية أدناه توضح السنيويج وضريبة التضخم في السودان خلال الفترة 1990-2005.

جدول رقم (1)

Computation of Seigniorage and Inflation Tax in Sudan
1990 - 2005

	M_t	GDP	M_{t-1}	Inflation Rate	Inflation Tax (of GDP %)	Seigniorage ((% of GDP
1990	3.23	11.01	-	0.65	-	-
1991	5.41	19.03	3.23	1.24	21.05	11.46
1992	12.98	40.78	5.41	1.18	15.65	18.56
1993	26.47	83.52	12.98	1.01	15.70	16.15
1994	40.04	168.04	26.47	1.08	17.01	8.08
1995	69.39	483.22	40.04	1.08	8.95	6.07
1996	114.7	1021.71	69.39	1.01	6.86	4.43
1997	157.9	1601.2	114.7	0.47	3.37	2.70
1998	205.16	2193.36	157.9	0.18	1.30	2.15
1999	253.31	2671.23	205.16	0.162	1.24	1.80
2000	347.19	3143.32	253.31	0.07	0.56	2.99
2001	432.77	3441	347.19	0.044	0.44	2.49
2002	563.27	3963.81	432.77	0.053	0.58	3.29
2003	734.09	4203.8	563.27	0.074	0.99	4.06
2004	960.446	4910.5	734.09	0.087	1.30	4.61
2005	1378.19	6220.15	960.45	0.083	1.28	6.72

* Source: International Financial Statistics, IMF, and the Ministry of Finance and National Economy, Sudan. Inflation tax is $\pi_t M_{t-1}$, where π is the rate of inflation, and Seigniorage is change in M divided by GDP and expressed in percentage terms.

** Real money stock M and GDP are in billions of Sudanese Dinars. Inflation rate is divided by 100, so 0.65 in 1990 is an inflation rate of 65%.

الملاحظة الأساسية أن الاعتماد علي هذا النوع من التمويل اخذ في الانخفاض خلال الفترة قيد الدراسة رغم أن السنيوريج وضريبة التضخم أخذوا في التزايد باطراد في الفترة 2001 - 2005. هذا الانخفاض في الاعتماد علي التمويل التضخمي سببه دخول البترول كمورد أساسي للموازنة العامة منذ عام 1999، ونمو النشاط الاقتصادي وانعكاسات ذلك علي الإيراد الضريبي. يجب ملاحظة أن التمويل من السنيوريج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مثل أقل من 0.8 % في الدول الصناعية وأكثر من 1 % في الدول النامية. مقارنة هذه البيانات مع البيانات في الجدول رقم (1) يتضح أن الحكومة كانت تعتمد اعتماد كبيراً علي التمويل التضخمي في أوائل تسعينات القرن الماضي.

تداعيات خيارات التمويل المختلفة علي الاقتصاد الكلي (منهج عام للمفاضلة بين خيارات التمويل):

يُمَوِّل العجز الحكومي عموماً عن طريق فوائض القطاع الخاص وعجز الميزان التجاري. فوائض القطاع الخاص هي الفرق بين الادخار والاستثمار بينما يُعرَّف عجز الميزان التجاري بالفرق بين الواردات والصادرات. لذلك يمكن النظر إلى تمويل العجز علي انه تدفق للموارد من القطاع الخاص والقطاع الخارجي إلى القطاع الحكومي. يمكن المفاضلة بين أشكال التمويل المختلفة علي أساس تأثيرها علي الاقتصاد الكلي. وستتم الإشارة إلى بعض التأثيرات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تناول أنواع تمويل العجز.

- تداعيات التمويل بالقروض سواءً داخلياً أو خارجياً علي استدامة العجز المالي. تمويل العجز الحالي بالاستدانة يعني عجزاً مستقبلياً وقد يؤدي إلى أزمة دين. أيضاً يجب النظر إلى مدي اتساق هذا التمويل مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (معدّل التضخم، النمو، البطالة... الخ). كذلك المطلوب الإجابة علي السؤال: هل المزيد من التمويل بالاستدانة يتوافق مع الإيفاء الحكومي؟ الإجابة بنعم تعني أن الحكومة تستدين حتى النقطة التي عندها تكون القيمة الحالية للأصول الحكومية الحالية والمستقبلية مساوية للقيمة الحالية للخصوم الحكومية في الوقت الحالي والمستقبل.

- في ظل نظام اقتصادي حر، تؤدي الاستدانة الحكومية إلى رفع معدلات الفائدة وتكلفة رأس المال (هوامش مربحة وخلافه) وبالتالي تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص crowding - out effect. أيضاً زيادة الطلب الحكومي علي القروض المصرفية يؤدي إلى انخفاض حجم القروض التي كان يمكن توفيرها لاستثمارات القطاع الخاص. وفرضية تعتمد علي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص من حيث أنها علاقة تكاملية أو إحصالية. إذا كانت العلاقة تكاملية قد يؤدي العجز المالي (زيادة الإنفاق الحكومي علي التنمية) إلى تشجيع الاستثمار الخاص بدلاً عن مزاحمته.

- التمويل التضخمي غير المرشد قد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل وتدهور القوة الشرائية لدخول الأفراد. وبالتالي تدهور الرفاه الاجتماعي. معدلات التضخم العالية قد تؤدي إلى أزمات في سعر الصرف

واختلال في ميزان المدفوعات.

- العلاقة بين تمويل العجز المالي والميزان التجاري تكون أكثر وضوحاً عند عدم توفر الدين الداخلي. في ظروف محدودة الاستدانة الداخلية لعدم وفرة الموارد المالية المحلية (بسبب عدم كفاية الادخار المحلي) وعدم تطور النظام المالي يؤدي العجز المالي إلى عجز في الميزان الجاري. تكون تداعيات ذلك انخفاض في القروض الأجنبية - كما حدث بعد أزمة الديون في الدول النامية - مما يتطلب البحث عن مصادر أخرى لتمويل العجز مثل التمويل التضخمي أو إحداث تعديل مالي (fiscal adjustment) مثلاً بخفض الإنفاق الحكومي. التعديل المالي غالباً ما يكون علي حساب الإنفاق التنموي وقد يؤثر ذلك سلباً على النمو الاقتصادي.

حواشي:

1- تفرض الضرائب الضمنية علي عمليات النقد الأجنبي عندما يلزم المصدرون بتسليم جزء من إيرادهم من العملة الأجنبية عند سعر صرف أقل من السعر الذي عنده يحصل الموردون علي النقد الأجنبي من البنك المركزي. العكس أيضاً قد يحدث مراراً: قد يقوم البنك المركزي بدعم بعض القطاعات ببيع النقد الأجنبي عند سعر صرف أقل من سعر الصرف المدفوع للمصدرين. يمكن حساب «الضريبة» أو «الدعم» في وحدات باستخدام قسط السوق الموازي parallel market premium" إذا وُجد سوقاً غير رسمياً يعمل بكفاءة. وجود هذا النوع من الضريبة له دلالات اقتصادية مهمة لتوحيد أسواق النقد الأجنبي.

2- هكذا كان الحال في بعض الدول النامية خاصة دول أمريكا اللاتينية. في عام 1990 كانت خسائر البنك المركزي في شيلي 2.2 % من GDP. 5 % في جامايكا و 3.6 % في الاورغواي.

3- المصطلح سنيوريج تصريف للكلمة "سنيور" seignior والتي تعني السيّد أو الأعلى مقاماً بالإشارة إلى الملك أو صاحب السلطة.

المراجع:

بنك السودان المركزي. التقارير السنوية لأعوام مختلفة.
International Monetary Fund, International Financial Statistics, Different Issues. IMF Publications.
Montiel, P. and P-R Agenor (1999), Development Macroeconomics, Princeton University Press

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

حدوث ضغوط تضخمية بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للنظام المصرفي المزدوج. في جانب إدارة السيولة تم تخفيض الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك من 13 - 11 % منها 8% نقود. و 3% شبه نقود كالأوراق المالية. بالعملة المحلية والأجنبية من جملة الودائع كما يعكسها تقرير الموقف الأسبوعي للودائع والتمويل بالمصرف. عدا الودائع الاستثمارية وما في حكمها بالنسبة للمصارف الإسلامية ومن جملة الودائع بالعملة المحلية والأجنبية بالنسبة للمصارف التقليدية كما يعكسها تقرير الموقف الأسبوعي للودائع والتمويل بالمصرف. عدا الودائع لأجل والودائع الادخارية (التوفير). ولتوفير الثقة ومقابلة سحبيات العملاء اليومية على المصارف الإسلامية والتقليدية الاحتفاظ بسيولة داخلية بنسبة 10 % (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية وما في حكمها في شكل سيولة نقدية. مع الإجازة لها الاحتفاظ في شكل صكوك إجازة البنك المركزي (شهاب). شهادات مشاركة الحكومة (شهامه). سندات

صدرت سياسات البنك المركزي للعام 2008 في إطار موجبات الخطة الاستراتيجية الخمسية القومية (2007-2011). والموازنة العامة للدولة للعام 2008 والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية. وقد اشتملت هذه السياسات على السياسة النقدية والتمويلية. سياسات النقد الأجنبي. السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع. سياسة إدارة العملة و سياسات التمويل الأصغر.

أولاً: السياسة النقدية والتمويلية:

هدفت إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لعام 2008 والمتمثلة في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 % والمحافظة على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط. عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 24.2 % كهدف وسيط. مع المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف. ولتحقيق هذه الأهداف سيقوم البنك المركزي بإدارة السيولة بصورة متوازنة تقابل احتياجات النشاط الاقتصادي دون

حكومية واذونات خزانة، الصكوك الحكومية الأخرى وفق الضوابط التي يحددها بنك السودان المركزي.

كما تطرقت السياسة إلى إمكانية استفادة المصارف من تسهيلات الدعم السيولي والتمويلي عبر نوافذ البنك المركزي في إطار دوره كمقرض أخير وفرعه في الجنوب للمصارف التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة أو فجوات التمويل الموسمية وطلبات التمويل الكبيرة وذلك عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية وخصم الأوراق التجارية الصادرة من القطاع الخاص والمقبولة مصرفياً. وشجعت السياسة تطوير سوق ما بين المصارف من خلال تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية، وحفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية، بيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي، كما شجعت السياسة تقديم التمويل متوسط وطويل الأجل.

وفى جانب تكلفة التمويل حددت السياسة هامش مربحة وكذلك سعر فائدة بنسبة 10% (كمؤشر) في العام مع وضع قيد على التمويل بصيغة المربحة بحيث لا تتجاوز نسبة التمويل الممنوح بهذه الصيغة 30% (كمؤشر) من إجمالي رصيد التمويل الكلي للمصرف في أي وقت، كما اشترطت أن يتم التمويل وفقاً لمرشد صيغة المربحة الصادر من بنك السودان المركزي وتعتبر المربحة صورية إذا لم يتم التقيد فيها بالمرشد وترك في تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة ونصيب المضارب في الربح في حالة منح التمويل بصيغة المضاربة المقيدة للمصارف، وشجعت السياسة المصارف على استخدام صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المقاول والإستصناع والمزارعة.

ولضمان توجيه واستخدام الموارد لتمويل للقطاعات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حظرت السياسة تمويل العملاء بغرض شراء العملات الأجنبية للمتاجرة في العملة وشراء الأسهم والأوراق المالية، أو بغرض سداد عمليات تمويلية قائمة، أو متعثرة وتمويل شركات صرافات النقد الأجنبي، كما حظرت السياسة المصارف تقديم التمويل للحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان والحكومات الولائية والمحليات، والشركات والمؤسسات والهيئات العامة المركزية والولائية، التي تمتلك فيها الدولة أسهم بنسبة 20% وأكثر إلا بموافقة مسبقة من بنك

السودان المركزي، كما وجهت السياسة المصارف بضرورة التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والضوابط والموجهات المصرفية العامة وأن تناسب رسوم الخدمات المصرفية مع التكلفة الحقيقية. وفي جانب الضمانات وجهت السياسة المصارف بضرورة حضور الملك شخصياً وعدم قبول التوكيل في حالة الرهن العقاري لأغراض تقديم التمويل، والسماح للمصارف بقبول شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) والسندات الحكومية كضمان لمنح التمويل.

ثانياً: سياسات النقد الأجنبي:

استمرت السياسة في المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف وبناء الاحتياطات وإدارتها بما يساعد في استقرار سوق النقد الأجنبي وتعديل نظام سعر الصرف، وذلك بربط الجنيه بسلة من العملات الرئيسية، بالإضافة إلى ذلك أكدت السياسة على المحافظة على استقرار سوق النقد الأجنبي وتفعيل سوق ما بين المصارف، والعمل على إيجاد آليات فاعلة ومناسبة لذلك، و التقليل من آثار اندماج سوق النقد الأجنبي المحلي في أسواق المال الخارجية، والتطبيق التدريجي لخطه التحول من استخدام الدولار الأمريكي كعملة رئيسية بالنسبة للمعاملات الخارجية إلى اليورو أو أي عملات مستقرة أخرى، كما وجهت السياسة بعدم قبول الأوراق المالية المصدرة محلياً كضمان لأي تمويل خارجي أو رهونات لصالح غير المقيمين.

وفى هذا الإطار أصدر البنك المركزي المنشور رقم 2007/10 بتاريخ 2007/12/24 حدد بموجبه انه ستنتم كافة معاملاته بالعملات الأخرى خلافاً للدولار ابتداءً من مطلع يناير 2008، مؤكداً أن هذا القرار غير ملزم للمصارف والعملاء، مبيناً أنها عملية اختيارية الهدف منها تفادي مخاطر التعامل بالدولار الأمريكي. وعلى المصارف إعادة هيكلة تركيبة أصولها بالنقد الأجنبي بغرض التخلص من الدولار الأمريكي، على أن يكون اليورو، والعملات الرئيسية الأخرى هي العملة الأساسية في التعامل، وعدم الدخول في أي معاملات بالدولار الأمريكي اعتباراً من التاريخ المشار إليه



وتشجيعها بتوسيع شبكة مراسليها بحفظ حسابات بالنقد الاجنبي طرفها بعملات أخرى خلاف الدولار الأمريكي خاصة عملات اليورو، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي والجنيه الاسترليني وبأن يتم سداد التزامات المصارف الخارجية القائمة بالدولار الأمريكي والمستحقة خلال العام 2008م بعملات أخرى خلاف الدولار سواءاً كانت تلك الالتزامات متمثلة في خطوط التمويل والضمانات بالنقد الاجنبي والاعتمادات آجلة السداد.

ويجوز للمصارف قبول الدولار الأمريكي في التعامل شراءً وبيعاً على الطاولة مع تحملها المخاطر المترتبة على ذلك ونصح عملائها بعدم الدخول في معاملات جديدة بالدولار وتحويل أرصدهم إلى عملات أخرى خلاف الدولار وتبصيرهم بالمخاطر المرتبطة بالاحتفاظ وفي حال استمرار تعامل العملاء بالدولار الأمريكي يتعهد العميل كتابة بتحملة المخاطر. وفي إطار تعامل المصارف مع البنك المركزي حدد المنشور أن تكون عملة الاحتياطي القانوني بالنقد الأجنبي المحفوظ لديه باليورو والتعامل في المقاصة باليورو والريال السعودي والدرهم الإماراتي لفترة مؤقتة إلى حين إخطار آخر.

ثالثاً: السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع:
في هذا المجال شجعت السياسة المصارف الوصول للحد الأدنى المستهدف لرأس المال المدفوع بنهاية عام 2008 (50 مليون جنية)، والشروع في تنفيذ برنامج الدمج المصرفي وتكوين التحالفات من خلال تكوين المجموعات، ووضع الأطر والأهداف لتلك المجموعات مع الاستمرار في سياسة خصخصة مصارف القطاع العام وتنمية وتطوير البنية التحتية للجهاز المصرفي وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية من خلال تعديل الأسس والضوابط واللوائح المنظمة للعمل المصرفي لاستيعاب متطلبات النظام التقليدي في الجنوب، وتشجيع المصارف على توسيع قاعدة خدماتها المصرفية من خلال الانتشار الجغرافي وتوفير مزيدٍ من الصرافات الآلية بالولايات، وإدخال نقاط البيع، والتنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى، في مجالات الرقابة، الأشرف والتنظيم على المؤسسات المالية. وقد حثت السياسة المصارف لبذل مزيد من الجهود لمعالجة

مع النقدية بالمصارف والمؤسسات والهيئات لتعريفهم بمواصفات العملة السليمة وعلاماتها التأمينية وأسس التصنيف والفرز للعملة. ورفع الوعي العام لدى الجمهور بتعريفهم بمواصفات العملة السليمة وعلاماتها التأمينية وضرورة المحافظة على نظافة العملة الوطنية وعدم تشويهها أو سوء استعمالها

خامساً: سياسات التمويل الأصغر:

في إطار استراتيجيه الدولة لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر واهتمام البنك المركزي بهذا القطاع. تضمن السياسة عدد من الموجهات من أهمها تشجيع المصارف على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر وذلك في إطار توجيه الزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر وعلى المصارف إنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للضوابط والموجهات وتفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الأصغر. وذلك لإيجاد أزرع مصرفية للتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر وتأسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الأصغر بعد موافقة بنك السودان المركزي وإنشاء شركات للتمويل الأصغر تابعة لها وعلى المصارف استخدام الصيرفة المتنقلة لخدمة زبائنها في التمويل الأصغر وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر ووضع الأسس والضوابط الداخلية التي تمكنها من خفض تكلفة التمويل الأصغر والقيام بالتغطية والتوعية الإعلامية للشرائح الضعيفة وذلك في إطار سياسة الدولة لمحاربة الفقر وكنشاط ربحي بالنسبة للمصارف. وفي هذا المجال يشجع بنك السودان المركزي إنشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية. كما وجهت السياسة المصارف للعمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية. وتوسيع نطاق استخدام ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال.

مشكلة الديون المتعثرة. أو الحد منها والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالمياً والالتزام. بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي والنزول بنسبة تركيز التمويل للعملاء وأعضاء مجالس الإدارات وذلك لتقليل المخاطر والعمل على تطبيق معياري إدارة المخاطر وكفاية رأس المال. ومراجعة وتوحيد القوائم والتقارير المالية للمصارف لتتوافق مع المعايير الإسلامية العالمية. وتوفير مظلة الرقابة المصرفية لتشمل كافة المؤسسات التي تمارس جزءاً من العمل المصرفي. والسعي لتوقيع اتفاقيات تعاون لتوحيد الرقابة المصرفية عبر الحدود مع السلطات الرقابية في الدول العربية ودول الكوميسا. كما أكدت السياسة على الاستمرار في تطوير التقنية المصرفية. ونظم الدفع من خلال إنشاء نظام للتسوية الإجمالية الآنية (RTGS) وتقليل مخاطر النظم التقنية بتطوير المعايير التأمينية ومتطلبات استمرار الخدمة. والتطوير التقني لشبكة سوفت (SWIFT) وفقاً لتوجيهات شركة سوفت العالمية والعمل على استخدامها في التحويلات المحلية ووضع معايير لتطوير النظم المصرفية ومراجعة إنفاذها. وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الصرافات الآلية والتوسع في نشر الصرافات الآلية ونقاط البيع والتوسع في استخدام المقاصة الإلكترونية لتشمل الولايات الأخرى غير ولاية الخرطوم.

رابعاً: سياسة إدارة العملة:

في هذا المجال أكدت السياسة أن البنك المركزي سيبدأ اعتباراً من العام 2008 تطبيق سياسة العملة النظيفة. وذلك من خلال توفير عملة نظيفة وسليمة في التداول. وتحديث الأسس والضوابط الخاصة بفرز وتصنيف العملة وتحديد أسس الاستبدال والتعويض للعملة المشوهة والتالفة. وتشغيل المركز الآلي لنظام الفرز والعد والتصنيف للعملة لمقابلة احتياجات الاقتصاد من العملة النظيفة والسحب الفوري للعملة التالفة والمشوهة وأبادتها. وحث المصارف على صرف عملات نظيفة لعملائها. وتحديث الأسس والضوابط الخاصة بحراسة. وترحيل ونقل العملة بين المصارف وفروعها وبين المصارف والبنك المركزي. بالإضافة إلى تدريب المتعاملين

فتاوى حول الكسب غير المشروع

الهيئة العليا للرقابة الشرعية

أصدرت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في السادس عشر من يناير 2008 فتوى عن الكسب غير المشروع تنص على الآتي:



1. ينص نموذج تقرير هيئة الرقابة الشرعية الوارد في معيار الضبط للمؤسسات المالية رقم (1)، الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، على أن يتضمن التقرير النص التالي:
ج. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق حرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم صرفها في أغراض خيرية.
2. إن هذه الشهادة من الهيئة لا تكون سليمة إلا إذا شاركت هيئات الرقابة الشرعية في توزيع الكسب غير المشروع.
3. لما تقدم تقرر الهيئة العليا أن تمثل هيئة الرقابة الشرعية في كل بنك في اللجنة التي تضطلع بتوزيع الكسب غير المشروع.

و الله ولي التوفيق

د. أحمد علي عبد الله
الأمين العام للهيئة

البروفيسور/الصديق محمد الأمين الضرير
رئيس الهيئة

تلخيص: مجدي الامين نورين
إدارة البحوث والإحصاء

ندوة المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي

مصارف في 9 دول وعضو مؤسس في مصرفين إسلاميين. يمتلك عدد من الشركات في المجال الإعلامي والتجاري والصناعي والعقاري والزراعي والاستثمار المالي. هذه بعض من نشاطاته العملية لتطبيق أفكاره ورؤاه وعضو في جمعيات كثيرة وقد أسس 3 مراكز بحثية. وله بعض الكتابات في المجال الديني. وله من الأوسمة والألقاب 12. وسام من 9 دول و3 منظمات. فوق كل هذا وذاك فهو صديق للسودان وهذه الصداقة والمحبة كلفته كثيراً.

ثم بدأ الشيخ صالح المحاضرة بتحية الحضور راجياً أن يكون هذا اللقاء لقاءً مباركاً في ذكرى مولد النبي (ص) وذكر أنه سوف يتحدث في موضوعين مهمين وهما المصرفية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي. وأشار إلى أن السودان من أوائل الدول التي احتضنت العمل المصرفي

أقامت الدائرة الثقافية بإتحاد المصارف السوداني ندوة كبرى يوم الأحد الموافق 2008/3/16 قدمها الشيخ/ صالح عبد الله محمد كامل رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ورئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ورئيس مجموعة دلة البركة القابضة. ترأس الندوة الدكتور/ صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي.

رحب السيد المحافظ بالحضور وعبر عن سعادته برئاسة الجلسة. ثم بعد ذلك عدد مآثر الشيخ صالح. حيث ذكر انه صاحب رؤية ورسالة في الحياة تتمثل تلك الرسالة في خدمة الفكر الإسلامي وصفة خاصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي. وله تجربة في جانب العمل المصرفي الإسلامي. وهو بالإضافة للمواقع التي يشغلها يمتلك 10

الإسلامي. وعندما بدأت المصارف الإسلامية العمل كان الاعتقاد السائد بان كلمة الفائدة تختصر كل الفوارق بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. إلا أن الاقتصاد الإسلامي أوسع بكثير من أن يختزل فقط في استبعاد كلمة الفوائد من المعاملات المصرفية. وان الاقتصاد الإسلامي اكبر من أن تقوم بعنئه فقط المصارف الإسلامية. قال تعالى (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) إذن إعمار الأرض عبادة. ولو نظرنا كمسلمين الى أن اعمار الأرض عبادة لما وصلنا الى ما وصلنا إليه من ذل وهوان في السنوات الأخيرة من حياتنا عندما اقتصرنا التعبد على الصلاة والزكاة والصوم والحج.

وأشار الشيخ صالح أن فهم الاقتصاد الإسلامي وتقديمه للعالم سيحل مشاكل البشرية جمعاء في الاقتصاد. حيث أن كل اقتصاد أو مدرسة وضعية تبحث عن الرواج وتبحث عن العمالة الكاملة وتبحث عن محاربة التضخم. فإذا وجد اقتصاد فيه هذه الثلاثة أشياء يصبح العالم جنة على الأرض. ولم تنجح المدارس الوضعية في الوصول إلى ذلك. ويعزى ذلك لأن الاقتصاد الإسلامي يحث على الزكاة. ويمنع الاحتكار ويشجع على العمل والتنمية. ولا توجد مدرسة اقتصادية اهتمت بالتنمية اكثر من الدين الإسلامي. رسول الرحمة (ص) يأمرنا بما معناه انه إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة واستطاع أن يزرعها فليفع. لا يأمرنا بزرع محصول ينبت بعد فترة قصيرة بل يأمرنا بزرع نخلة تأخذ سنوات لتنمو.

ويتمثل دور المصرفيين إسلاميين في تعريف الناس بالاقتصاد الإسلامي في إطار العمل المصرفي الإسلامي. إذا كان هذا الدور سيختصر فقط على تغيير ألفاظ بألفاظ وتصبح المسألة كما قال الفقهاء الأقدمون درهم بدرهمين وبينهما حريرة فهذه ليست المصرفية الإسلامية. ويعتبر السودان من أوائل الدول التي أسست مصارف إسلامية في منتصف السبعينات. وفي تلك الفترة كان

يتم تنفيذ صيغة المربحة بإحكام حيث كان للبنوك إدارة للمشتريات والمخازن ولكن تهتم البنوك الإسلامية في هذه الأيام فقط بإعداد ملف العملية مكتمل المستندات وهذا أسوأ من ارتكاب الربا نفسه. فאלله تعالى كان يعلم أن اليهود يأكلون الربا ويقتلون الأنبياء ولكنه لم يسخطهم قردة إلا عندما خايلوا على السبت. لان التحايل أصعب من ارتكاب الذنب مباشرة لان التحايل والعياذ بالله فيه استهزاء بالله سبحانه وتعالى وكأنني أتعامل مع بشر لا يعلم الخالق ماذا يدور في ذهنه وان الهدف في النهاية هو مال بمال أزود. وكل الوسائل الموجودة تفضي الى ذلك ولكن ترتب الأوراق كيف نشاء.

المصارف الإسلامية نجحت في الكم ولكن هل نجحنا في الكيف؟ الى عهد قريب كانت النجاحات متفاوتة ولكن في السنوات الأخيرة عندما انتقد بعض المسلمين الصيرفة الإسلامية كانوا لا يعتقدون بان الربا هو الفائدة ومن غير المسلمين الذين لا يعتقدون بتحريم الربا وان كانت أديانهم حرم الربا. عندما واجهنا هذه الهجمة واختلط الحابل بالنابل أصبحت الكثير من أعمال المصارف الإسلامية أعمال صورية ولكن بعض الدول مثل السودان لا زالت التجربة فيها إلى حد كبير والحمد لله نقية والدول التي احتضنت الصيرفة الإسلامية منذ البداية احتضنتها كرسالة وليس فقط تجارة.

يضم المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في عضويته اكثر من 150 مصرف. قرر في جمعيته العمومية التي عقدت في رمضان 1428هـ في جدة أن يتصدى لتصحيح المسيرة. وان لا يترك الباب مفتوحاً لانتقاد الصيرفة الإسلامية. وتم عقد عدد من ورش العمل لتنظيم حوكمة الأمور الشرعية ولتنظيم التدقيق الشرعي. وانتهت بالموافقة على تشكيل هيئة عليا للتصنيف والرقابة الشرعية على المنتجات الشرعية وعلى البنوك الإسلامية لان المجلس العام يتحمل المسؤولية

أمام الله سبحانه وتعالى أولاً، وأمام الجمهور الذي يقبل على البنوك الإسلامية باعتبار أن كل منتجاتها تتوفر فيها مقاصد الشريعة الإسلامية وميكانيكية الشريعة والمآل لأن كل عملية لها ثلاثة أركان مقصد وميكانيكية ومآل. إذا لم تكتمل هذه الثلاثة أركان فالمعاملة لا تمت الى ما نريد من المصرفية الإسلامية. وقد تشكلت هذه الهيئة في الشهر الماضي وتتكون من 9 علماء مستقلين لا يعملون في بنوك تجارية ومن 5 ممثلين للهيئات الشرعية لدى البنوك المركزية التي لديها هيئات شرعية. ومن 5 ممثلين للمجامع الفقهية الإسلامية. هذه الهيئة من خلال المجلس العام تتصدى لإنشاء الله لتصحيح المسيرة. وانتم في السودان لأنكم من أول دولتين أو ثلاثة احتضنت التجربة في بداياتها عليكم مسئولية كبيرة لقيادة التصحيح ليست في داخل بلادكم فقط ولكن في المحافل الدولية ومع البنوك الأخرى. وفي الإعلام وبكل وسيلة تصل إليها أيديكم لندافعوا عن جوهر المصرفية الإسلامية حتى لا تفقد قيمتها التي بدأناها منذ منتصف السبعينات. والسودان مثل في هذه الهيئة بشخصين عالم مستقل وممثل للهيئة العليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي.

في الختام اقترح المتحدث وسيلة إسلامية عملية. تتمثل في إنشاء بنك كبير تحت اسم بنك الاستخلاف أو الأعمار أخذت به رخصة مبدئية من البنك المركزي البحريني لتحقيق ثلاثة أهداف هي: تنمية الدول الإسلامية و اسلمة الأدوات المالية الإسلامية الموجودة ومساعدة البنوك الإسلامية على تخطيط السيولة ضخاً وامتصاصاً. وله أربعة مصادر للأموال كالأتي: له نوعين من الأسهم اسهم للمضارب أي اسهم الإدارة وهي اسهم دائمة ولا تباع بسهولة (أي لا تطرح للتداول). وتبلغ قيمة اسهم الإدارة بليون دولار. و أسهم عادية تبلغ قيمتها 10 بليون دولار يمكن تداولها بدون شروط. و بالإحدى عشر بليون دولار يتم البحث عن استثمارات حقيقية نستثمر فيها هذه

الأموال والمصدر الثالث للأموال وهو فتح صناديق قطريا أو نوعياً أو مشروعات بعينها. ثم بعد ذلك نستطيع أن نصدر صناديق ب 10 أضعاف قيمة الأسهم أي 110 بليون دولار. وهذا المبلغ ليس بكبير إذا علمنا من الإحصاءات أن المبالغ التي تجمع باسم الصيرفة الإسلامية تزيد عن 400 بليون دولار وان جزء كبير منها في سوق السلع الدولية التي لا تستفيد منها الأمة الإسلامية.

المصدر الرابع لهذه الأموال هو الصكوك التي تصدر على أعيان من الصناديق المختلفة و الأسهم العادية ومن استثمارات قصيرة الأجل تعمل على توسيع موارد البنوك الإسلامية ومقدرتها على التمويل وبتطبيق هذه الآلية لا تلجأ البنوك للتوريق والسلع الدولية. بهذا النموذج العملي نكون أكملنا خطة التصحيح شرعياً من ناحية نظرية وعملية.

عقب الدكتور صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي. حيث ألقى الضوء على أهم النقاط التي ذكرت في المحاضرة وأكد على الدعم والمشاركة في تنفيذ أفكار مقدم المحاضرة إنشاء الله ثم فتح الفرصة للتعقيب والاستفسارات.

أول المشاركين يونس التميني أكد على أهمية البنك المقترح وأشار إلى ضرورة حوكمة المؤسسات و مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية كما أكد على ضرورة تأهيل الخبراء المصرفيين والماليين.

استفسر متحدث آخر عن مضمون الحوكمة الشرعية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية. هل يحدد ذلك في الهيئات العليا للرقابة الشرعية أم يحدد ذلك محافظي البنوك المركزية خاصة أن هناك بعض الأعمال المالية خارج إطار مسئولية البنك المركزي مثال لذلك الأسواق المالية. ما هي الجهة المناط بها إصدار الأدوات المالية والمنتجات المالية الجديدة كالصكوك وغيرها

حتى لضمان تمشيها مع الأسس والأطر الشرعية. وكذلك يعتقد أن الفهم الشرعي لدى هيئات الرقابة الشرعية فهم متقدم ولكن هناك قصور في الفهم لدى المتعاملين مع البنوك فما هي الجهود المبذولة لإيجاد فهم مشترك.

تم تحدث الكاتب الصحفي محجوب عروة مثنياً على المحاضرة وأشار الى ضرورة الاهتمام بالجانب الفكري والنظري، والبعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية ضعيف بالرغم من حدوث بعض المحاولات في التمويل الأصغر ولكن الملاحظ أن التمويل اقله موجه للأغنياء. كما دعي الى تطوير الصيغ الإسلامية لمواكبة التسارع الذي يحدث في الاقتصاد

الدكتور التيجاني عبد القادر مستشار وزير المالية للصكوك سأل عن اسهم المضاربة هل تعني اسهم الإدارة. فيما يتعلق بالتورق فانه لم ينشأ إلا للحاجة إليه ونحن مطالبون بتطوير صيغ تقدم تمويلاً نقدياً. كذلك الصكوك تساعد على امتصاص التضخم قبل أن يحدث.

الشيخ دكتور بشير البكري. ذكر أن الرسالة الأولى للمصارف الإسلامية كانت المطالبة بالانتشار والتوسع. والرسالة الثانية التي نحن بصدها الآن هي رسالة التجويد والاهتمام بالنوعية أكثر من الكمية. والتحديات التي تعتبر جديدة هي أن التغطية الشاملة لم تصل إليها البنوك التقليدية. فإلى أي حد تتصدى البنوك الإسلامية لهذه التغطية الشاملة فلا تعود الصيرفة حكر على 10% أو 12% أو 13% إنما المطلوب الوصول الى 80% وهل البنوك الإلكترونية هي طريقنا الى ذلك.

التحدي الثاني: هو هذه الهجمة على الإسلام هل للبنوك الإسلامية دور فكري في الدفاع عن الإسلام وعن مبادئه ثم اقترح أن يكون هناك مركز بحوث تابع للمجلس العام للبنوك الإسلامية.

في الختام شكر المحاضر الشيخ صالح المتحدثين على الملاحظات حيث قال انه مع الموجه الجديد للعولة الاقتصادية حتى أصحاب رأسمال البنوك الإسلامية لا يفقهون كثيراً في رسالة البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامي فنحن نحتاج الى تدريب وتأهيل لأصحاب رأسمال هذه البنوك ومجالس إدارتها والعاملين فيها. وقد اعتمد المجلس العام برامج كثيرة في هذا الصدد.

لا بد من تطوير الصيغ الإسلامية. إذا كانت هناك صيغة لا حل حرام ولا حرم حلال فهي مقبولة. أما إذا كان المراد بإيجاد صيغ وتطوير صيغ لتنافس الغرب فهذا غير مقبول.

فلا يوجد شيء اسمه المشتقات الإسلامية لأنه يخالف مقاصد الشريعة. ولا يوجد شيء شرعي واضح في التحوط في العملات. ولا يمكن أن يكون كل شيء موجود في الغرب نبحت له عن محل ونجد له صيغة شرعية. إذا كانت الحاجة إلى التمويل النقدي فالصيغ له كثيرة إذا كانت الحاجة إنتاجية أما إذا كانت الحاجة استهلاكية لتشجيع الناس أن ينفقوا أكثر من دخلهم فهذه ليس من مقاصد الشريعة أو له أبواب أخرى كالزكاة والصدقات. والنذور والكفارات والأوقاف. هذه هي الأشياء التي تغطي الجوانب الاستهلاكية.

ذكر أيضاً أن الغرفة الإسلامية للتجارية والصناعة وضعت خطة لعشرة سنوات للنهوض اقتصادياً بالأمة الإسلامية ومن آلياتها إنشاء الهيئة العالمية للزكاة وإنشاء الهيئة العالمية للأوقاف. ونبه أيضاً أنه لا ضرورة للتوريق وقد اصدر الجمع الفقهي الإسلامي في جدة فتوى بتحريم التوريق.

وفي ختام الندوة قدم السيد/ رئيس الجلسة شكره لمقدم المحاضرة وجميع المشاركين في الندوة.

تلخيص: عبد الله سليمان أحمد
إدارة البحوث والإحصاء

ندوة كيفية تنمية الموارد القومية غير البترولية

إيجابي على الإنتاجية إذا ما تم التركيز عليها وتشمل: المؤسسية والعوامل التقنية والفنية والسياسات الاقتصادية. كما تطرق د. الطيب مصطفى أبو قنايه وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى أهمية الموارد غير البترولية في التنمية الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي. وأكد على ضرورة استغلال الموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان لاستخدامها لتطوير القطاعات الإنتاجية والقطاع السياحي. وضرورة التركيز على القطاعات الهامة التي تتمتع بميزات نسبية وتنافسية في هذه المجالات والتي لم يتم استغلالها بالطريقة المثلى لتحقيق النهضة الاقتصادية والنمو المستدام المنشود. تم استعراض أربعة أوراق عمل على النحو التالي:

في إطار السعي المتواصل نحو مناقشة ودراسة الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي. وسياسات الاقتصاد الكلى الداعمة للنمو والتنمية وتخفيض حدة الفقر. نظمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني ندوة بعنوان: كيفية تنمية الموارد القومية غير البترولية، في الحادي عشر من فبراير 2008 بمركز الشهيد الزبير الدولي للمؤتمرات. وتهدف الندوة إلى بحث الإمكانات المتاحة وكفاءة استخدامها وفرص تنافسية الإنتاج الموجه للصادر.

افتتح الندوة السيد/ د. لوال أشويك دينق وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني إنابة عن وزير المالية. حيث ركز على أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار أن هنالك عدد من العوامل لها تأثير

1/ ورقة الإنتاج الصناعي:

قدمها الدكتور سيف الدين داؤد المدني - وكيل وزارة الصناعة. حيث ذكر أن القطاع الصناعي يمثل الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصادي باعتباره المحرك الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقياس تقدم ورقى الشعوب. وان الصناعة توفر كثيراً من المدخلات الزراعية المهمة كالأسمدة والمبيدات والآلات وأدوات الإنتاج. وان التنمية الاقتصادية السليمة تقتضى بناء قاعدة صناعية واسعة ومتطورة تستوعب كافة الموارد المتاحة وترفع الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع كما وكيفاً.

وأشار إلى أن عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التحويلية بلغ أكثر من (24) ألف منشأة موزعة على ولايات السودان المختلفة. وأن عدد الأنشطة الصناعية الرئيسية قد بلغ 22 نشاطاً رئيسياً و82 نشاطاً فرعياً حسب التصنيف الصناعي المعياري الدولي. وتتركز الصناعات في الأغذية والمشروبات، المنسوجات، الكيماوية، الأدوية، الأسمنت ومواد البناء.

وبالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي أوضحت الورقة بأن الصناعة تساهم بحوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 15% من الإيرادات الضريبية ممثلة في الرسوم الجمركية. كما تساهم بحوالي 15% من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة.

وهناك معوقات تواجه الصادر تتمثل في ضعف التمويل وارتفاع تكلفته، وإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة، الضرائب والرسوم والجبايات المتعددة. وتطرق مقدم الورقة إلى تجارب الدول التي أحدثت تحولاً في اقتصادياتها من الاعتماد على القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي كاليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا التي تحولت من غابات استوائية قوامها الفقر والجهل والمرض إلى مجتمع ناهض ومتطور من خلال استبدال تلك الغابات بأشجار زيت النخيل المستجلب من أفريقيا وأشجار المطاط المستجلب من البرازيل.

2/ ورقة الإنتاج الزراعي:

قدمها الدكتور بابكر حاج حسن - وزارة الزراعة والغابات. حيث أشار إلى أن بالسودان أنواع متعددة من التربة يمكن تقسيمها وفق الظروف المناخية والبيئية والتكوينات (الجيو مورفولوجية). إذ يزخر السودان بالموارد المائية والمرعى والغابات والثروة الحيوانية والحياة البرية والموارد البشرية. وأن الهدف من تطوير القطاع الزراعي هو تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر من خلال توفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد. وبالرغم من التباين الكبير في قيمة الصادرات الزراعية من سنة إلى أخرى، فإن قيمة الصادرات في تناقص مستمر. وأن أسباب تخلف الإنتاج الزراعي وتراجع الإنتاج يعود إلى معوقات طبيعية ومحددات ومعوقات التقنية (ضعف خدمات المكنة الزراعية)، ومحددات ومعوقات اقتصادية متمثلة في (السياسات الكلية ومنها ضعف الإنفاق على القطاع الزراعي)، ومعوقات مؤسسية وتنظيمية (قصور قوانين الأراضي والحيازة)، وتعدد مصادر المعلومات والإحصائيات الزراعية وتضاربها. وتطرق أيضاً إلى كيفية زيادة الموارد الزراعية من خلال رفع الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج، ورفع كفاءة المشاريع القائمة. وتحديث وتطوير النظم الزراعية والتصنيع الزراعي وتفعيل دور القطاع الخاص.

3/ ورقة السياحة ودورها في التنمية:

قدمها السيد/ صديق محمد قسم السيد - وزارة السياحة والحياة البرية. حيث أشار إلى أن السياحة ظاهرة إنسانية مرتبطة بحركة الإنسان، سواء في محيطه داخل بلاده أو خارجها، وذلك لتحقيق أهداف معينه ذات صلة بالمعرفة والترفيه وترويح النفس. وذكر أنه من المتوقع أن يصل عدد السياح في عام 2020م إلى أكثر من مليار وستمئة مليون سائح، وإن الدخل من السياحة العالمية عام 2006 بلغ (735 مليار دولار) بمعدل زيادة سنوية تبلغ 4.9%. وحول تطور السياحة العالمية أشار المتحدث إلى أن الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية توضح أن صناعة السياحة تسير

وترتبط أهداف هذه المنظمة بمحاربة الفقر من خلال التنمية المستدامة للمقاصد والموارد السياحية في دول العالم بصفة عامة، والدول الفقيرة بصفة خاصة وتشمل الآتي :

- تنمية المجتمعات المحلية من خلال إشراكهم في التخطيط للمشروعات السياحية وتوظيفهم كعمالة ماهرة وغير ماهرة.

- تسويق المنتجات الزراعية والرعية عبر المؤسسات السياحية.

4/ ورقة الرؤى المستقبلية للصادرات غير البترولية:

قدمها الدكتور/ عثمان البدي حيث ذكر أن هنالك ضرورة لتوجيه الاستثمارات لقطاع الصادرات غير البترولية وتحديد القدرات التنافسية للسلع المنتجة ومدى

بخطوات سريعة نحو التطور، إذ وصل عدد السياح حوالي (825 مليون سائح) في عام 2006م. وسجلت القارة الإفريقية أكبر نمو في مجال التقدم السياحي بلغ حوالي 10%. وتمثل حركة السياح 30% من تجارة الخدمات و 6% من حركة التجارة العالمية.

وتقوم صناعة السياحة على ركائز أساسية تتمثل في البنيان التحتية والتسويق والإعلام والترويج. وأن التنوع المناخي في السودان أهله ليكون ضمن عشرة دول في العالم تتمتع بعدد كبير من المناطق السياحية نسبة لوجود الآثار والمناطق التاريخية والحياة البرية والواحات الصحراوية.

وبالنسبة للدور التنموي للسياحة ذكر مقدم الورقة أن منظمة السياحة العالمية، قامت بالتعاون مع حكومة كوريا الجنوبية بإنشاء وحدة متخصصة للسياحة تحت مصطلح (STEP) Sustainable Tourism as Effective Tool for Eliminating Poverty.



منافستها عالمياً. ولا بد من وضع سياسات اقتصادية محفزة للإنتاج وإصلاح النظم الضريبية والجبائية لتخفيض تكلفة الإنتاج.

في ختام الندوة تم طرح عدد من المداخلات من قبل المختصين والأكاديميين المشاركين في الندوة.

التوصيات:

قدمت الندوة عدد من التوصيات، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

في مجال القطاعات الإنتاجية:

- ضرورة تحقيق تنمية متوازنة بالبلاد لتكون أداة جذب لحدوث هجرة عكسية من المناطق الحضرية إلى الريفية وستمكن ذلك من الاستقرار.
- ضرورة المحافظة على الأمن وفض النزاعات ونشر ثقافة السلام خاصة في مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني.
- الاستفادة من الموارد البترولية لتطوير العمل بالقطاعات الإنتاجية.
- وضع سياسة تمويلية أكثر فعالية وضرورة مراجعة القوانين الضريبية والرسوم.

في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني:

- إعادة النظر في التركيبة المحصولية التي لا تواكب متطلبات المرحلة.
- تشجيع وتطوير التصنيع في المنتجات الزراعية والحيوانية.
- رفع كفاءة المشاريع القائمة وتحديث وتطوير النظم الزراعية.
- ضرورة مكافحة التسرب الخارجي للإناث في القطيع الحيواني.
- ضرورة توفير التمويل اللازم ودعم البنك الزراعي ورفع رأسماله.

في مجال القطاع الصناعي:

- إنشاء مدن صناعية مثل مدينة (جيا).
• التنسيق بين القطاعات ذات الصلة وخاصة الترابط الأمامي والخلفي مع الزراعة مما يتطلب إعادة النظر في السياسات الزراعية.
- إحلال الآلات القديمة بآلات أكثر حداثة.
- تشجيع الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم وتقليل التكاليف الإنشائية بتخفيض الرسوم والجبائيات.
- إجازة القوانين الخاصة بتنظيم النشاط الصناعي والتسويقي (قانون التنمية الصناعية وقانون الإغراق والمنافسة وتنظيم التجارة).

في مجال القطاع السياحي:

- ضرورة استغلال الموارد المحلية في إقامة المشاريع السياحية.
- ضرورة تفعيل القطاع السياحي وربطه بالقطاعات الأخرى.
- إجراء المسح السياحي وإعداد الخارطة الاستثمارية ودراسات الجدوى للمشاريع السياحية.

في مجال الصادرات:

- ضرورة توسيع الأسواق والاهتمام بالمواصفات العالمية في المنتجات الموجهة للصادرات.
- الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية بالتركيز على الأسواق المجاورة لاستيعاب الصادرات السودانية.
- ضرورة تشجيع الاستثمارات الصناعية الموجهة للصادرات.
- ضرورة تحديد القدرة التنافسية للسلع المنتجة ومدى منافستها عالمياً.

أسواق المال في الدول العربية وتطبيقاتها

الفعالية والكفاءة.

وتعد البورصة المصرية هي أقدم بورصة عربية، وهي واحدة من أقدم بورصات العالم بأسره، حيث تم إنشاء بورصة الإسكندرية عام 1883، ثم تبعتها بورصة القاهرة عام 1890. وقد تطورت البورصات وأسواق الأسهم العربية على نحو خاص منذ بداية تسعينيات القرن الماضي في ظل موجة التحرر الاقتصادي التي اجتاحت العالم منذ ذلك التاريخ. وخلافا للجدل الدائر حول شرعية أو عدم شرعية الفوائد المصرفية من المنظور الديني، فإن هناك اتفاقاً بين رجال الدين على شرعية الاستثمار في البورصة على أساس أنه نوع من المشاركة التي لا تحدد نتيجتها سلفاً. وقد وقعت بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على اتفاقية تحرير الخدمات المالية

ظهرت الحاجة لأسواق المال أو البورصات كنتيجة منطقية لصعود وتطور الرأسمالية وتوفير الإمكانات للتوسع في الأعمال بأكبر مما يتوفر لدى رجال الأعمال من رؤوس أموال، في عصر صار فيه التوسع الرأسمالي بالغ السرعة في ظل تواتر دخول العديد من بلدان العالم إلى مرحلة التطور الرأسمالي. نقلت تجربة البورصات من الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلى البلدان العربية خلال العهد الاستعماري، وكانت مكرسة في البداية لتحديد أسعار سلع أولية وأسعار أسهم الشركات المتعاملة فيها كما كان الحال في مصر. لكنها تجاوزت هذا الأمر مع تطور القطاع الصناعي والخدمي في الاقتصادات العربية، وأصبحت تقوم بأدوار شبيهة لدورها في الاقتصادات الغربية وإن كان بمستوى مختلف من

والتأمينية عام 1997، بما يعني التزامها بفتح أسواقها أمام الشركات الأجنبية. وهو ما جعل الأسواق المالية مفتوحة أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية للاستثمارات الحافظة في بعض الدول العربية (مصر والمغرب وقطر والأردن والبحرين وتونس).

ومن الضروري الإشارة إلى أن انفتاح البورصات العربية أمام المستثمرين الأجانب يرجح احتمال حدوث أزمات مالية في هذه البورصات. ذلك أن أخطر ما يواجه البورصات المنفتحة على الاستثمار الأجنبي هو أن تصبح مسرحاً لحركة الأموال الساخنة والمضاربين كما حدث عام 1997 في دول جنوب شرق آسيا وروسيا والمكسيك والبرازيل. وهو ما لا يمكن تفاديه ما لم تكن هناك ضوابط لضمان خول الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل تساهم في تمويل الاستثمارات بدلاً من بقائها أموالاً ساخنة سريعة الحركة تثير الاضطراب في البورصة وتؤدي إلى هروب الأموال من الاقتصاد الوطني إلى الخارج.

أما بالنسبة للعلاقات بين الأسواق المالية العربية بعضها البعض، فإنها بدأت بتبادل تسجيل الأوراق المالية للشركات العربية بين بعض البورصات العربية التي دخلت في اتحاد البورصات وأسواق المال العربية. ثم تلاها الربط بين البورصات العربية وتوقيع اتفاقيات للتعاون بين شركات المقاصة والوساطة في تلك البورصات.

وبالرغم من قدم بعض البورصات العربية وحادثة البعض الآخر، فإنها تشترك جميعاً في محدودية دورها في تمويل الاستثمار الجديد والنمو في الاقتصاديات العربية. وحتى في الوقت الحاضر فإن أكبر عمليات المشاركة كانت عبارة عن شراء أصول عامة قائمة فعلياً ومطروحة للخصخصة. وليس اكتتاباً لبناء مشروعات جديدة. وهذه الاكتتابات الجديدة هي التي يمكن أن تطور البورصات. وهي أيضاً التي يمكنها أن

تؤدي لتطوير الاقتصاد العيني بشكل سريع ومتوازن مع نمو الطلب على الأسهم في البورصات العربية. ولكن نجد أن زيادة الثروات العامة والشخصية في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإيراداتها من تصديره أدت إلى تفاقم حالة الاقتصادات البالونية أو اقتصادات الفقاعة القابلة للانفجار. حيث تم توظيف قسم كبير من هذه الأموال في البورصة وفي شراء الأراضي والعقارات والمعادن النفيسة بدلاً من استثمارها في تمويل بناء مشروعات حقيقية ومنتجة في الاقتصاد العيني.

وإزاء عدم توازي الاستثمارات الجديدة مع الزيادة في حجم الطلب على الأسهم، فإن انهيار الأسهم يصبح واقعاً لا محالة. كما أن ركود قطاع العقارات ولو بعد حين يكون بدوره أمراً مرجحاً. وقد حدث بالفعل وانهارت أسعار الأسهم في العديد من البورصات العربية في البلدان المصدرة للنفط بالذات. والغريب حقاً أن البحث حول أسباب هذه الانهيارات والحلول التي قدمت لمواجهتها، كانت غالباً في الطريق الخطأ.

ففي بعض البلدان بدا الأمر وكأن الأزمة تكمن في توفير المزيد من الطلب على الأسهم ما استدعى السماح للمقيمين من غير أبناء البلد الأصليين بالاستثمار في الأسهم في بلد كبير مثل السعودية. وخفض الضرائب على الأرباح المحققة في البورصة من 45% إلى 20% لإتاحة المزيد من السيولة للمستثمرين ولتشجيع المزيد من المستثمرين على استثمار أموالهم في البورصة. رغم أن الأزمة عكسية تماماً وتتمثل في وفرة الأموال التي أدت لارتفاع أسعار الأسهم بصورة مبالغ فيها مما أدى لانهيار الأسعار بعد موجات من الصعود غير المنطقي. وعادت الأسعار لمستوياتها قبل عامين، ثم حدثت حالة من التذبذب العنيف لأسعار الأسهم في ظل انعدام الثقة والتأكد بشأن المستقبل. كما تعامل الجميع تقريباً على أن رؤساء



ستستوعب التدفقات المالية للبورصة بدون مشاكل جوهرية.

لكن لو نظرنا إلى معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار في الدول العربية المصدرة للنفط سنجد فجوة مذهلة نتيجتها الطبيعية هي نزوح الأموال للخارج، أو المضاربة على الأسهم والعقارات والوصول بأسعارها لمستويات مبالغ فيها للغاية تجعلها مرشحة للانهار في أي لحظة.

وعلى سبيل المثال فإن معدل الادخار في السعودية بلغ 42% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، وبلغ معدل الاستثمار 19% في العام نفسه. وفي عمان بلغ معدل الادخار 34% وبلغ معدل الاستثمار 16% في العام المذكور. أما في الكويت فقد بلغ معدل الادخار

هيئات سوق المال هم المسؤولون عن أزمة البورصات العربية، وفي بلدان أخرى تمت مساءلة وزراء المالية. والحقيقة أن الأمر يتجاوزهم جميعاً، لأنه ببساطة يتعلق بالإستراتيجية الاقتصادية للدولة والمجتمع. هذا إذا كانت هناك إستراتيجية اقتصادية فعلياً تتمثل في خطة لتوظيف الإيرادات النفطية والمدخرات العامة والخاصة في مشروعات صناعية وزراعية وخدمية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير قدرة الاقتصاد على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط التي ما تزال حاكمة في تحديد اتجاه غالبية الاقتصادات العربية.

إن مثل هذه الإستراتيجية تعني في الواقع أن المدخرات سيتم توظيفها في تمويل الاستثمارات الجديدة التي



نحو 18%، وبلغ معدل الاستثمار نحو 9%. وحتى في الجزائر وهي صاحبة أعلى معدل للاستثمار في الدول العربية منذ عدة سنوات، فإن معدل الادخار فيها بلغ نحو 45% عام 2003، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها نحو 30% في العام نفسه.

وهذه الفجوة تعني أن هناك أموالاً هائلة يتجه جانب كبير منها في العادة إلى أسواق الأسهم ويثير فيها الاضطراب، خاصة في ظل ضعف هذه الأسواق وعدم قدرتها على امتصاص هذه الأموال من خلال اكتتابات لمشروعات جديدة أو لتمويل التوسعات في المشروعات القائمة.

بالنسبة لسوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان نجد أن به تنوع كبير في الخدمات المالية، فإذا نظرنا إلى الأوراق المالية المدرجة فإننا نجد أن 80% من حجم التداول ينحصر في الأسهم بينما ينحصر 20% في الصكوك والشهادات الحكومية الأخرى بل أن الصكوك والشهادات الحكومية الأخرى تمثل مساحة نشطة جداً بالسوق وهذه تعتبر ميزة يتميز بها عن الأسواق العربية الأخرى. ويأتي الدور الحيوي الذي يلعبه سوق الخرطوم للأوراق المالية وهو العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ويصب ذلك الدور في خانة تجميع المدخرات وتوظيفها بالشكل الذي يؤسس لانطلاقة عملية التنمية الاقتصادية وما يمكن أن يقدمه سوق الخرطوم للأوراق المالية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية وأيضاً ما توفره آلية السوق في توفير التمويل (غير التقليدي) والذي يأخذ شكل الاقتراض من الجمهور مباشرة وكذلك توفير المناخ الاستثماري بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعودة رؤوس الأموال المهاجرة لتسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية في البلاد لاسيما إنها تدفقات رؤوس أموال من النوع

الذي يتيح اقتسام المخاطر ولا يزيد من حجم الديون. كما أن دور سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يتوقف عند هذا الحد بل يشمل اقتراح كيفية تنسيق السياسات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول في النهاية إن حل الأزمة الراهنة في البورصات العربية يكمن في التوسع في الاستثمار في القطاع الحقيقي المنتج لمواجهة الطلب المحلي وأيضاً للتصدير، وهذا التوسع الاستثماري سيمكنه استيعاب فوائض رؤوس الأموال الهائلة في البورصات العربية والتي تثير الاضطراب فيها، وستظل تفعل ذلك ما لم يكن هناك توازن حقيقي بين نمو الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي في البورصة.

إدارة الأعمال المصرفية



إلى وحدات العجز (المقترضين).
3/ تقديم خدمات استشارية للمتعاملين، وقد تلاحظ إن المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين معها عند إنشاء مشروعاتهم، ويتم وفقاً لهذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وطريقة السداد ومدي اتفاقها مع سياسة المشروع.
4/ العمل بنظام البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد، وتعتبر من أهم الخدمات المصرفية الحديثة؛ وتتلخص في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية. وقد تحدث الكاتب عن مصادر تمويل المصارف التجارية وحددها بمصادر داخلية وأخرى خارجية، تتكون المصادر الداخلية من رأسمال المصارف، أما المصادر الخارجية فتشمل الودائع بأنواعها، بالإضافة للحسابات الدائنة الأخرى. كما أن مصادر تمويل المصارف التجارية القروض من المصارف المركزية. تبذل المصارف مجهودات كبيرة في سبيل تنمية مصادر تمويلها، وتتركز في هدفين هما السيولة والربحية. تتبع المصارف طرقاً متنوعة لتنمية ودائعها من أبرزها اجتذاب المودعين عن طريق منح تسهيلات بالإضافة للمحافظة علي سمعة المصرف.

تناول الكاتب المصارف التجارية والمصارف المركزية ومؤسسات الإقراض المتخصصة. وعرف المصارف التجارية بأنها الجهات التي تتعامل بالائتمان وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية. وحدد الكاتب نظامان للمصارف التجارية في العالم نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة ونظام المصارف المفردة التي لا يسمح لها بفتح فروع. ويستخدم نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة في معظم بلدان العالم أما المصارف المفردة فتعمل فقط في ولايات الولايات المتحدة. وقد بين الكاتب وظائف المصارف التجارية وحصرها في وظائف نقدية وأخرى غير نقدية متعددة، والتي من أهمها ما يلي:
1/ مساعدة الشركات علي بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها. حيث تؤدي المصارف التجارية بعض أعمال مصارف الاستثمار، وذلك بمساعدة شركات المساهمة العامة باستلام طلبات المكتتبين في أسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام.
2/ توفير بعض أدوات الاستثمار المالي، حيث تقوم بدور هام في الأسواق المالية باعتبارها من مؤسسات الوساطة المالية التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين)

* تأليف د. زياد رمضان، دار صفاء للنشر والتوزيع (ط6) عمان الأردن 1997.

دور المصارف في تنمية الودائع:

يمكن تلخيص ما تستطيع المصارف القيام به لزيادة المدخرات وتشجيع الجمهور التعامل معها وبالتالي زيادة حجم الودائع في الجوانب التالية:

- التوسع في إنشاء الفروع. ونشر الوعي المصرفي والاستثماري وتبسيط الخدمات المصرفية.

- توظيف أموال المصرف التجاري لتحقيق الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر وكذلك توفير السيولة وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف. والضمان وتبني عليه الثقة في سلامة المركز المالي.

تطرق الكاتب إلى أسس تشغيل موارد المصارف التجارية واعتبره من وظائفها. وذلك لتحقيق أهدافها الخاصة من ناحية والأهداف العامة من جهة أخرى للنهوض بالمجتمع والمساعدة في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أشكال توظيف موارد المصارف التجارية توظيفات نقدية وأخرى غير نقدية مثل التسهيلات والخدمات.

وتتألف استثمارات المصارف من استثمارات محلية مقيمة وأجنبية غير مقيمة

وترى المدرسة الإنجليزية أن تستثمر المصارف التجارية أموالها في القروض التجارية القصيرة الأجل. وذلك لان مواردها قصيرة الأجل.

أما المدرسة الألمانية فتري أن يكون هنالك مصارف استثمار. وان تقدم المصارف المتخصصة القروض طويل الأجل والمتوسط. وأيضا تري هذه المدرسة بان الائتمان ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج القومي. ومن أشكال التوظيفات غير المتقدمة وهي الكفالات أو خطابات الضمان والقيودات والاعتمادات المستندية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما تحدث الكاتب عن النواحي الإدارية في المصرف التجاري. حيث أن العملية الإدارية في المصرف كأى منظمة أخرى تقييم إنجاز العمل ومن أهم أدوات الإدارة الحديثة إعادة هياكل التنظيم الإداري وتدريب وتنمية القوى العاملة وتطوير وتبسيط الإجراءات وتطوير النظام المحاسبي واستخدام أسلوب حسابات التكاليف وأساليب تقييم الأداء وتطبيق أساليب بحوث العمليات.

كما تطرق الكاتب للمصارف المركزية باعتبارها الجهة الإشرافية والرقابية علي الجهاز المصرفي في الدول. حيث تقوم برسم وإصدار السياسة الائتمانية والمصرفية في

الدولة وتشرف على تنفيذها. وعرف المصرف المركزي بأنه المصرف الذي لا يتعامل مع الجمهور ولكنه يقصر تعامله على الحكومة والمصارف الأخرى.

ومن الأهداف الأخرى للمصارف المركزية تنظيم إصدار النقود الورقية والمعدنية والاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية للمحافظة علي استقرار قيمة العملة الوطنية وتنظيم الائتمان والعمل كبنك للحكومة ومستشاراً في الشؤون المالية.

تتشابه الأهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم من حيث الأهداف والوظائف، إلا أن الإطار العام الذي تعمل فيه هذه المصارف يختلف من بلد لآخر نوعاً ما لانه يتأثر بعوامل مختلفة منها:

1- موقف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

2- حجم الموارد المالية المتاحة.

3- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال.

4- تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد.

5- نوع النظام النقدي الذي يعمل فيه المصرف المركزي.

6- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة.

كما تحدث الكاتب عن مؤسسات الإقراض المتخصصة. وهي كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشئت وتهدف لمنح القروض لأهداف خاصة فمنها التي أنشئت بهدف تمويل الزراعة أو الصناعة أو الإسكان وتقتصر عملياتها علي ذلك القطاع وتكون الإدارة في المؤسسة من مجلس إدارة ومدير عام ورؤساء دوائر ورؤساء أقسام. و علي مؤسسات الإقراض المتخصصة أن توضع برامج سنوية لأهدافها تشمل كل فروعها وأقسامها. وان تطلب تقارير مفصلة بما تم تنفيذه مع التركيز علي الصعوبات التي حالت دون تحقيق البرامج الموضوعية والمستهدفة.

واختتم الكتاب بالإشارة لأهمية إدارة الأعمال المصرفية نسبة للدور الهام الذي تقوم به المصارف في المجتمع فالمصارف المركزية تقوم بالإشراف والرقابة علي المصارف التجارية بالإضافة لدورها كمقرض أخير وإصدار النقود والعمل كمستشارة للحكومة في الأمور المالية.

أما المصارف التجارية فتتعامل مع الجمهور مباشرة من خلال فتح وإدارة الحسابات الجارية. بالإضافة لدورها كوسيط بين أصحاب المدخرات والمستثمرين. أما مؤسسات الإقراض المتخصصة فتقوم بمنح التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الإسكان وغيرها.

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي
إدارة البحوث والإحصاء

أحداث
اقتصادية

السودان يوقع اتفاقية قرض بمبلغ 200 مليون دولار

تم في الثالث الأول من مارس 2008 توقيع اتفاقية بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي. يقدم بموجبها الصندوق قرضاً تمويلياً إضافياً قدره 200 مليون دولار أمريكي لمشروع سد مروي. وقد أشاد السيد/ رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق بجهود الحكومة السودانية لتحقيق التنمية بالسودان من خلال قيام المشروعات الكبرى مثل مشروع سد مروي. مبيناً أن تجربة الصندوق في تمويل المشروعات السودانية قد حققت الكثير من النجاحات.

وعلى صعيد آخر، تم توقيع اتفاقية بين وزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على تقديم قرض إضافي بمبلغ 59 مليون دولار أمريكي للمساهمة في توليد الطاقة الكهربائية بمشروع مروي. حيث أشار السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني بأن هذا القرض يتوقع أن يساهم في حل مشكلة الكهرباء في السودان بجانب إسهاماته في دفع عجلة التنمية في المشروعات التنموية في البلاد.

توقعات بأن الأزمة المالية العالمية ستدوم طويلاً

عقد صندوق النقد الدولي بالتزامن مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤتمراً صحافياً حول الإصلاحات الهيكلية في أوروبا. خاطبه السيد مدير عام صندوق النقد الدولي. تناول فيه الأزمة المالية العالمية الراهنة، مبيناً على أنها تتعلق بالظروف الاقتصادية العالمية الحالية التي يمر بها العالم، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتوقع السيد مدير عام الصندوق بأن هذه الأزمة ستستمر لفترة طويلة في ظل المعطيات الحالية، وستكون لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أسعار النفط تسجل أرقاماً قياسية خلال الربع الأول من هذا العام

ارتفع سعر برميل النفط ليصل حوالي 112 دولار أمريكي في أواسط مارس 2008 ، وذلك بعد قرار الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) بتخفيض سعر الخصم إلى 3.25% وبيع بنك الاستثمار الأمريكي المتعثر. الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

المصرف العربي يوقع اتفاقيات قروض مع ست دول أفريقية

تم في أواخر يناير 2008 توقيع اتفاقيات بين المصرف العربي للتنمية في أفريقيا وست دول أفريقية على تقديم قروض بقيمة إجمالية قدرها 45.3 مليون دولار أمريكي. وذلك لصالح كل من جمهورية بوتسوانا، جمهورية سيراليون، جمهورية جزر الرأس الأخضر، جمهورية سيشل، جمهورية موريشس وجمهورية ناميبيا. وقد منحت هذه القروض بشروط ميسرة وفقاً للخطة الخمسية للمصرف (2005-2009). تهدف هذه القروض إلى الإسهام في تمويل مشروعات تنموية في قطاع البنية الأساسية وقطاع الزراعة والقطاع الاجتماعي. تمشياً مع سياسة المصرف التي تهدف للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية والصحة وتقليل حدة الفقر.

عمان تستضيف فعاليات المؤتمر الإقليمي الأول للمصارف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

استضافت العاصمة الأردنية عمان في الخامس والعشرين من فبراير 2008 فعاليات المؤتمر الإقليمي الأول للمصارف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بمشاركة 14 دولة ومديري المصارف المحلية والإقليمية والدولية، وممثلين عن الهيئات الدولية المانحة في الجهات الحكومية والعاملين في مجال التنمية الصناعية، بالإضافة لممثلي بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خاطب المؤتمر السيد وزير التجارة والصناعة الأردني مشيراً إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لعبت دوراً حيوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من التحديات التي تواجهها والتي من أبرزها مصادر التمويل. كما أشار إلى أن الحكومة الأردنية تولي اهتماماً خاصاً للحفاظ على التكامل الاقتصادي العالمي من خلال تنفيذ سياسات السوق المفتوح، خاصة وأن تلك السياسات أتاحت مزيداً من الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوسع والنمو في السوق.

وقد أوصت الأوراق التي قدمت في المؤتمر على أهمية عقد مؤتمرات متخصصة على مستوى المنطقة العربية لتوفير بيئة مناسبة لكافة المعنيين بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تبادل الخبرات، وتكامل السياسات والاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2008 م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7.0)	(8.5)	(9.9)
2006			
مارس	34,206.8	34,864.9	34,723.4
	(4.8)	(5.1)	(5.1)
يونيو	36,129.1	37,036.4	36,658.6
	(5.1)	(4.3)	(3.5)
سبتمبر	41,004.6	41,866.0	41,585.6
	(17.8)	(15.7)	(14.2)
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
مارس	37,642.5	37,689.8	37,349.2
	(10)	(8.1)	(7.6)
يونيو	39,645.2	40,217.8	39,615.6
	(8.1)	(8.6)	(9.7)
سبتمبر	41,798.3	42,599.5	41,977.3
	(1.9)	(1.8)	(0.9)
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)
2008			
يناير	43,155.1	44,344.8	43,781.3
	(11.9)	(13.4)	(12.7)
فبراير	43,492.4	44,727.9	44,218.7
	(14.5)	(17.2)	(17.1)
مارس	44,253.4	45,440.4	44,961.0
	(17.6)	(20.6)	(20.4)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالدينار السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

الفترة	الشراء	البيع
2005		
Mar	249.04	250.29
Jun	248.04	248.80
Sep	237.50	238.69
Dec	230.10	231.25
2006		
Mar	225.20	226.33
Jun	218.52	219.52
Sep	209.73	210.77
Dec	200.83	201.83
2007		
Jan	200.31	201.31
Feb	200.08	201.08
Mar	200.01	201.01
Apr	200.02	201.02
May	200.07	201.07
Jun	200.06	201.06
* Jul	2.000	2.010
Aug	2.001	2.011
Sep	2.022	2.032
Oct	2.030	2.041
Nov	2.026	2.037
Dec	2.029	2.039
2008		
Jan	2.041	2.052
Feb	2.020	2.028
Mar	2.0214	2.0318

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
Mar	249.00 ×	251.00 ×
Jun	247.00	250.00
Sep	238.50	241.20
Dec	229.95	231.80
2006		
Mar	226.00	229.00
Jun	217.30	220.00
Sep	209.25	211.90
Dec	200.60	202.50
2007		
Jan	200.00	202.00
Feb	200.00	201.00
Mar	200.00	201.50
Apr	200.00	200.05
May	200.00	201.05
Jun	200.00	201.05
* Jul	2.009	2.012
Aug	2.010	2.012
Sep	2.020	2.045
Oct	2.036	2.750
Nov	2.030	2.060
Dec	2.030	2.057
2008**		
Jan	2.981	3.065
Feb	2.943	3.043
Mar	3.015	3.235

× أرقام معدلة

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
Jun	249.00	251.00
Sep	240.00	241.00
Dec	230.50	231.40
2006		
Mar	226.00	228.00
Jun	218.00	218.80
Sep	209.00	209.70
Dec	201.00	202.00
2007		
Jan	194.66	207.60
Feb	194.70	206.74
Mar	194.59	206.63
Apr	200.00	201.01
May	201.00	201.13
Jun	201.00	201.20
* Jul	2.00	2.01
Aug	2.00	2.01
Sep	2.00	2.04
Oct	2.04	2.05
Nov	2.03	2.04
Dec	2.03	2.06
2008**		
Jan	2.900	3.022
Feb	2.900	2.990
Mar	3.000	3.2151

* أرقام معدلة

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليون دينار

*08 I٥I'i	*08 I٥٧٥	*07 I٤M٤H	*07 I٤M٤M	07 π٥π٥H	07 ΔI'i	06 I٤M٤H	×05 I٤M٤H	μ'χ'θ'
19,922	19,614.8	19,597.9	18,279.0	1,786.9	1,768.5	1,787.2	1,403.1	عرض النقود
5,288	5,222.2	5,644.7	4,575.0	444.2	457.1	535.5	374.0	العملة لدى الجمهور
5,954	5,705.0	5,688.3	5,887.0	585.8	529.9	516.9	444.8	الودائع تحت الطلب
8,680	8,687.6	8,264.9	7,817.0	756.8	781.5	734.8	584.3	شبه النقود
26,301	25,255.0	25,949.0	25,266.0	2,332.0	2,385.1	2,314.4	1,698.0	إجمالي أصول (خصوصاً البنوك)
13,883	13,199.1	12,946.1	12,014.0	1,199.1	1,147.9	1,114.0	768.9	إجمالي التمويل المصرفي
15,035	14,730.0	14,404.0	13,824.0	1,310.8	1,267.2	1,230.4	1,006.8	إجمالي الودائع المصرفية
30.0%	29.1%	29.0%	32.2%	32.8%	30.0%	28.9%	31.7%	الودائع تحت الطلب / عرض النقود
26.0%	26.6%	28.8%	25.0%	24.9%	25.8%	30.0%	26.7%	العملة لدى الجمهور / عرض النقود
44.0%	44.3%	42.2%	42.8%	42.4%	44.2%	41.1%	41.6%	شبه النقود / عرض النقود
92.0%	89.6%	89.9%	86.9%	91.5%	90.6%	90.5%	76.4%	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع

× أرقام معدلة

❖ بآلاف الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليون دينار

القطاع							السنة
المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	
2005							
551,791	123,374	138,604	167,842	34,136	54,495	33,340	يونيو
600,499	148,236	146,988	180,757	33,936	56,831	33,752	سبتمبر
700,046	179,611	173,917	201,280	42,114	63,711	39,413	أكتوبر
2006							
910,495	278,951	212,425	219,850	35,091	88,561	75,617	مارس
1,075,340	373,215	226,291	260,379	39,493	94,552	81,410	يونيو
1,099,646	402,504	214,759	259,623	35,164	95,091	92,505	سبتمبر
1,113,957	449,831	202,331	232,827	35,617	93,853	99,498	أكتوبر
910,495	278,951	212,425	219,850	35,091	88,561	75,617	نوفمبر
1,075,340	373,215	226,291	260,379	39,493	94,552	81,410	ديسمبر
2007							
1,105,309	450,651	196,247	232,404	34,458	102,026	89,523	يناير
1,116,458	452,243	206,029	234,053	32,494	103,090	88,549	فبراير
1,147,943	488,648	208,438	213,493	32,947	103,379	101,038	مارس
1,163,624	435,036	201,813	278,952	29,679	117,532	100,612	أبريل
1,179,602	433,909	204,313	290,383	28,084	118,052	104,861	مايو
1,199,128	478,664	198,583	290,250	28,860	108,658	94,113	يونيو
11,888,270	4,596,340	1,901,090	2,913,010	230,290	1,279,950	967,590	يوليو*
11,926,110	4,694,910	1,905,030	2,862,600	225,280	1,319,310	918,980	أغسطس*
12,013,700	47,433,000	20,058,000	28,425,000	2,224,000	12,229,000	9,768,000	سبتمبر*
12,368,533	4,848,755	2,100,737	2,975,691	235,601	1,236,182	971,566	أكتوبر*
12,629,432	5,009,011	2,270,406	2,775,899	237,934	1,341,252	994,930	نوفمبر*
12,946,055	5,163,749	2,311,779	2,743,685	282,379	1,392,475	1,051,988	ديسمبر*
2008							
13,255,940.3	5,199,798.7	2,338,574.7	2,693,589.6	312,457.3	1,376,260.3	1,317,259.8	يناير*
13,882,269.2	5,326,590.3	2,572,429.8	2,868,806.5	399,031.5	1,343,854.3	1,371,856.8	فبراير*

* بالآلاف الجنيهات

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية
خلال الفترة 2005 - 2008م

مليارات الدينارات

القطاع	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر
العام	2005	2006	2006	2006	2006	2006	2007	2007	2007
المربحة	111.6	94.0	145.1	180.6	180.6	144.7	284.1	1,111.30	1,927.20
%	%42.9	%45.80	%51.7	%61.4	%61.8	%63.6	%65.1	%45.6	%53.7
المشاركة	81.3	58.9	58.0	44.1	43.6	31.6	54.5	381.0	392.2
%	%31.3	%28.70	%20.7	%15.0	%14.9	%13.9	%12.5	%15.6	%10.9
المضاربة	14.9	19.2	10.8	10.7	9.3	14.2	14.6	88.9	162.4
%	%5.7	%9.30	%3.8	%3.6	%3.2	%6.2	%3.3	%3.6	%4.5
السلم	3.8	0.9	5.6	2.1	2.1	0.5	1.1	53.4	13.4
%	%1.5	%0.40	%2.0	%0.7	%0.7	%0.2	%0.3	%2.2	%0.4
أخرى	48.4	32.4	61.1	56.6	56.5	36.6	82.0	801.3	1,091.7
%	%18.6	%15.80	%21.8	%19.2	%19.3	%16.1	%18.8	%32.9	%30.4
المجموع	260.0	205.2	280.6	294.1	292.1	227.6	436.3	2,435.9	3,586.9
%	%100.0	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليارات الدينارات

القطاع	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر
العام	2005	2006	2006	2006	2006	2006	2007	2007	2007
الزراعة	19.1	9.2	15.9	25.1	28.5	13.9	17.0	290.8	265.8
%	%7.3	%4.50	%5.7	%9.6	%9.7	%6.1	%3.9	%11.9	%7.4
الصناعة	23.1	17.0	16.0	16.9	34.8	20.1	28.9	301.4	523.6
%	%8.9	%8.30	%5.7	%6.5	%11.8	%8.8	%6.6	%12.4	%14.6
المصادر	13.1	11.0	10.1	5.4	8.6	6.9	4.6	80.3	69.4
%	%5.0	%5.30	%3.6	%2.1	%2.9	%3.0	%1.1	%3.3	%1.9
المحلية التجارة	59.5	51.3	65.7	33.0	32.1	45.7	51.9	379.3	707.6
%	%22.9	%25	%23.4	%12.6	%10.9	%20.1	%11.9	%15.6	%19.7
أخرى	145.2	116.7	172.8	181.0	190.1	141.0	334.0	1,384.1	2,020.5
%	%55.8	%56.90	%61.6	%69.2	%64.6	%62.0	%76.5	%56.8	%56.3
المجموع	260.0	205.2	280.5	261.4	294.1	227.6	436.4	2,435.9	3,586.9
%	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100

المصدر: بنك السودان المركزي